عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

محددات نجاح المشروعات المتناهية الصغر لدى القطاع الخاص في الشمال السوري

إعداد: محمد العبد الله

فريق البحث المساعد: عبد الرحمن عبد القادر ، علي عبد المجيد

دراسة تحليلية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة، تهدف لدور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، وترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، كمؤسسة أبحاث تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية، ضمن مجالات السياسة والتنمية والاقتصاد والحوكمة المحليّة. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العمليّة للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي والتحليلي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد مُخرجات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المركّبة، بشكل يَنتُج عنه تفكيك الإشكاليات وتحديد الاحتياجات والتطلعات، ممّا يمكّن من المساهمة في وضع الخطط وترشيد السياسات لدى الفاعلين وصُنَاع القرار.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: 23حزيران/ يونيو 2023

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

أحد برامج المنتدى السوري

المنتدى السوري
SYRIAN FORUM

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 2

تمهيد 4

أولاً: منهجية الدراسة 5

ثانياً: سوق العمل في الشمال السوري: اختلالات ومشكلات مزمنة 7

ثالثاً: تحليل محددات نجاح المشروعات المتناهية الصغر 11

المحددات المرتبطة بخصائص العينة 11

المحددات المرتبطة بالجانب الحوكمي 17

المحددات المرتبطة بالجانب الاقتصادي والمالي 20

المحددات المرتبطة بالجانب الاجتماعي والأمني 27

المحددات المرتبطة بخصائص المشروعات المتناهية الصغر 32

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات 36

أولاً: الاستنتاجات 36

ثانياً: التوصيات 40

خاتمة 42

خامساً: الملاحق 44

استبانة الدراسة 44

ملخص تنفيذي

- هدفت الدراسة إلى التعرف على المحددات الحاكمة لنجاح المشروعات المتناهية الصغر، وتشخيص واقعها في الشمال السوري، والتعرف على نسبة تأثير كل من هذه المحددات في نجاح أو فشل المشروعات المتناهية الصغر. أضف إلى ذلك محاولتها التعرف على الفاعلين الرئيسيين ذوي الصلة بهذه المشروعات وتلمس دورهم وإسهاماتهم في هذا الصدد.
- تفتقد مناطق الشمال السوري في الجانب الحوكمي لوجود قوانين ناظمة ومتخصصة بالمشروعات المتناهية الصغر، مع وجود تباين عبر المناطق المختلفة في آلية الترخيص لهذه المشروعات، ومستوى التهرب الضريبي. إلى جانب غياب استراتيجية واضحة محددة المعالم لتنمية هذه المشروعات لدى السلطات المحلية، وتدني مستوى الدعم المقدم من قبلها، مع تباين ذلك في المناطق المختلفة تبعاً للإمكانات الفنية والمالية والاستشارية لها. ولوحظ كذلك شيوع ظاهرة الاحتكار والتقليد، وغياب تسجيل العلامات التجارية. وظهور حالات تميز في تقديم الخدمات العامة لأصحاب هذه المشروعات في بعض المناطق.
- على الجانب الاقتصادي والمالي، يشكل المناخ الاستثماري العام في هذه المناطق، والذي ما يزال دون المستوى المطلوب، معوقاً في جذب الاستثمارات في مستوياتها المختلفة، مع ارتفاع حجم المخاطرة المرتبطة بهذا النوع من المشروعات، وتمركزها في قطاعي التجارة والخدمات بنسبة كبيرة. إلى جانب وجود جملة من التحديات لنجاح هذه المشروعات، كمحدودية التمويل، والمنافسة الاحتكارية، والاستيراد غير المنضبط، وغياب دعم المنتج المحلي في مرحلتي الإنتاج والتصدير، وارتفاع كلفة المواد الأولية، وانخفاض مستوى توفرها، ووجود وجود ميل واضح من قبل السلطات المحلية بالتوجه نحو الاستثمارات ذات الأحجام المتوسطة والكبيرة على حساب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
- في الجانب الاجتماعي والأمني، يلاحظ إقبال الأفراد على تأسيس المشروعات المتناهية الصغر نتيجة الإدراك المتزايد لأهميتها من قبل جميع شرائح المجتمع، كمصدر للدخل والتخفيف من معدلات البطالة والفقر، وتحريك عجلة الاقتصاد. وتتباين المجتمعات المحلية في دعمها لهذه المشروعات ووجود تميز في التعامل معها، وفقاً لاعتبارات خاصة بأصحاب هذه المشروعات، كالجنس، والإثنية، والمناطقية، وغيرها من الخصائص ذات الصلة. وتتفاوت هذه الظاهرة في حدتها واستمراريتها بين منطقة وأخرى تبعاً لعوامل عدة، كالمنافسة، والعادات والتقاليد، وحجم السوق المحلية، ومدى تفاعل المكونات الإثنية داخل المجتمع المحلي. في حين ما يزال الجانب الأمني يمثل تحدياً لأصحاب هذه المشروعات، مع تباين حالة الاستقرار الأمني بين المناطق المختلفة.
- ثمة مجموعة من المحددات المرتبطة بخصائص المشروعات المتناهية الصغر الحاكمة لنجاحها، إذ ما تزال التحديات الاقتصادية التي يعاني منها الشمال السوري تفرض نفسها على جدوى تأسيس هذه المشروعات، وإقبال الأفراد على تأسيسها، إلى جانب تدني مستوى الخبرة والمهارات الإدارية والفنية، وغيرها من المهارات الأخرى لدى نسبة جيدة من أصحاب هذه المشروعات، ما يشكل تحدياً هاماً لمدى استمراريتها، واعتماد غالبيتها على استخدام مستوى تكنولوجي منخفض إلى حدٍ ما، وهو ما يزيد من التكلفة التشغيلية لها. كذلك تمركز هذه المشروعات على مستوى القطاعات

والمناطق لأسباب عدة، مع وجود فجوة بين المشروعات المتناهية الصغر المدعومة من قبل منظمات المجتمع المدني، وتلك المؤسسة عن طريق القطاع الخاص، فيما يخصّ معدلات النجاح والاستمرارية وحجم الدعم المقدم لها.

- قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تذليل معوقات نجاح المشروعات المتناهية الصغر، وتسهم في تدعيم المحددات الحاكمة لنجاحها، وفقاً للجهة ذات الصلة بهذا النوع من المشروعات، وبما يتفق والواقع الحالي والمستقبلي لها.

تمهيد

تعد المشروعات المتناهية الصغر لدى القطاع الخاص في المناطق المتأثرة بالنزاعات أحد المحركات الأساسية للتعافي الاقتصادي[1]، وهذا ما تجسد على أرض الواقع في العديد من الدول، رغم تبايُنها في الظروف والإمكانات، كونها تشكل بؤرة تركيز حيوية للاقتصادات المحلية، ومساهمتها في خلق فرص العمل، وتقليل معدلات البطالة، وتنشيط الأسواق المحلية، وتلبية احتياجات هذه المناطق من السلع والخدمات وغيرها من الميزات الأخرى. ومن خلال اطلاعنا على واقع هذه المشروعات في الشمال السوري، منذ خروجه عن سيطرة نظام الأسد، والذي يشمل في دراستنا هذه المناطق الخاضعة للحكومة السورية المؤقتة وحكومة الإنقاذ؛ لمسنا بشكل واضح أن هناك ثمة قصور كبير في انتشارها، رغم أهميتها للمجتمعات المحلية في جانبها الاقتصادي والاجتماعي.

وعليه، فقد لحظنا بشكل واضح أن هناك تحديات تواجه نجاح هذه المشروعات في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية في أماكن تنفيذها، مما يقلل من الأثر المرجو منها، ويحد من استدامتها وانتشارها، وبالتالي لا بد من تشخيص أهم المحددات التي تكفل نجاح هذه المشروعات في سياق البيئة المحلية، ضمن هذه المناطق التي ما زالت تعاني من حالة عدم الاستقرار الأمني بالدرجة الأولى، وما يرتبط به من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. لكن ما سبق لا يدحض حقيقة وجود بعض المشروعات الناجحة التي يمكن البناء عليها، والتعرف على محددات نجاحها واستدامتها، لذا تتركز مشكلة الدراسة في تحليل بيئة عمل المشروعات المتناهية الصغر، والبحث عن المحددات أو العوامل ذات الصلة بنجاح أو فشل هذه المشروعات، وما يرتبط بهذه المحددات من العوامل المباشرة وغير المباشرة.

وفقاً للسياق الذي ركزت عليه مشكلة الدراسة، فإن الهدف الأساسي لها يتمحور حول التعرف إلى المحددات الآنفة الذكر، وتشخيص واقعها في الشمال السوري، والتعرف إلى نسبة تأثير كل منها في نجاح أو فشل المشروعات المتناهية الصغر. أضف إلى ذلك محاولتها التعرف إلى الفاعلين الرئيسيين فيما يرتبط بهذه المشروعات، وتلمس دورهم وإسهاماتهم في هذا الصدد، وبما يمّكن من الاستفادة من الموارد المحلية المتاحة، وتنشيط بعض الصناعات المتناهية الصغر، والحرف في القطاعات الإنتاجية وغيرها من القطاعات الأخرى، وبما يسهم بالتخفيف من معدلات البطالة والفقر، وتعظيم الاستفادة من مدخرات الأفراد، عبر الاستثمار في هذا النوع من المشروعات. فعلى الرغم من الآثار السلبية التي خلفها النزاع على البنية الاقتصادية والاجتماعية في الشمال السوري، ما يزال الأخير يمتلك جملة من المقومات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤهله للتعافي، إذا ما تم استغلالها بالشكل الأمثل، وبما يلبي احتياجات المجتمع المحلي، ويسهم في التخفيف من وقع هذا الآثار.

[1] لا يوجد تعريف موحد متفق عليه للمشروعات المتناهية الصغر ، نظراً لاختلاف المعايير الكمية لجهة حجم العمالة ورأس المال، والمعايير النوعية الخاصة بالملكية ومحدودية السوق وطبيعة النشاط، والتي يتم تبنها للتعريف بهذه المشروعات. ولكن بشكل عام تتفق الكثير من التعريفات على أن عدد العمال في هذه المشروعات عشرة فما دون، وبأن مالك المشروع هو مديره، وكونها محلية المنشأ. وسنعتمد في دراستنا هذه المعايير إلى جانب أن حجم رأس مالها لا يتجاوز 3500 دولار أمريكي.

تنبع أهمية الدراسة من محاولتها استكشاف واقع وتحديات المشروعات المتناهية الصغر، لدى القطاع الخاص في مناطق الشمال السوري، وهي بذلك تحاول التركيز فقط على الاستثمار الخاص المتناهي الصغر ضمن هذه المناطق، ومحاولة التعرف إلى مدى نمو هذه المشروعات ونجاحها مقارنة بالمشروعات المماثلة التي تتبناها منظمات المجتمع المدني العاملة في هذه المناطق. كذلك تتأتى أهميتها من محاولتها معرفة المدى الذي تسهم به هذه المشروعات في حركية التعافي المبكر ضمن هذه المناطق، وتحديد تركزات هذه المشروعات وأنواعها ومدى استدامتها، ومستوى المنافع المتحققة منها على الصعيد الشخصي والمجتمعي.

بهدف تحقيق أهداف الدراسة، تم توزيع استبانة على عينة من أصحاب المشروعات المتناهية الصغر في كل من: مناطق ريف حلب الغربي، وإدلب، ودرع الفرات، وعفرين. إلى جانب إجراء مجموعة من المقابلات الفردية المعمقة مع أفراد ذوي صلة بموضوع الدراسة.

قدمت الدراسة في نهايتها جملة من التوصيات والمقترحات، التي يمكن أن تسهم في التخفيف من أثر المحددات السلبية لنجاح المشروعات المتناهية الصغر، وفي زيادة فاعلية هذه المشروعات وقيمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، ويُمّكن من تحريك عجلة التعافي الاقتصادي المبكر في هذه المناطق.

أولاً: منهجية الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أصحاب المشروعات المتناهية الصغر، في مختلف القطاعات الاقتصادية، لدى القطاع الخاص، المقيمين في الشمال السوري، من الذكور والإناث، ومن أبناء المجتمعات المحلية والنازحين ضمنها، وهم يمثلون وحدة التحليل في هذه الدراسة.

تتكون عينة الدراسة من (245) مستجوب، تم اختيارهم وفق تقدير الباحث بطريقة الملاءمة من حيث: مراعاة التوزع الجغرافي، والقطاعي، والجندري، وحالة الإقامة لدى أصحاب المشروعات، وغيرها من الخصائص ذات الصلة.

أضف إلى ذلك محاولة الباحث عقد مقارنات بين المشروعات المتناهية الصغر من حيث تباين الجهات الحوكمية التي تخضع لها المدن والبلدات التي تم سحب العينة منها، إلى جانب وجود تباين نسبي في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية بين كل من مناطق حكومة الإنقاذ ومناطق الحكومة السورية المؤقتة، ومدى تأثير هذا التباين على متغيرات الدراسة.

تم استهداف العينة في محافظة إدلب في مدن سرمدا وإدلب وحارم، والريف الغربي لمحافظة حلب في مدينتي دارة عزة والأتارب، وكذلك في الريف الشمالي لمحافظة حلب في مدن إعزاز وجرابلس وعفرين والباب، وقد تم استهداف هذه المدن وبعض القرى والبلدات التابعة لها. والشكل (1) يبين توزع المستجوبين جغرافياً، بينما يوضح الشكل (2) نسبة هذا التوزع.

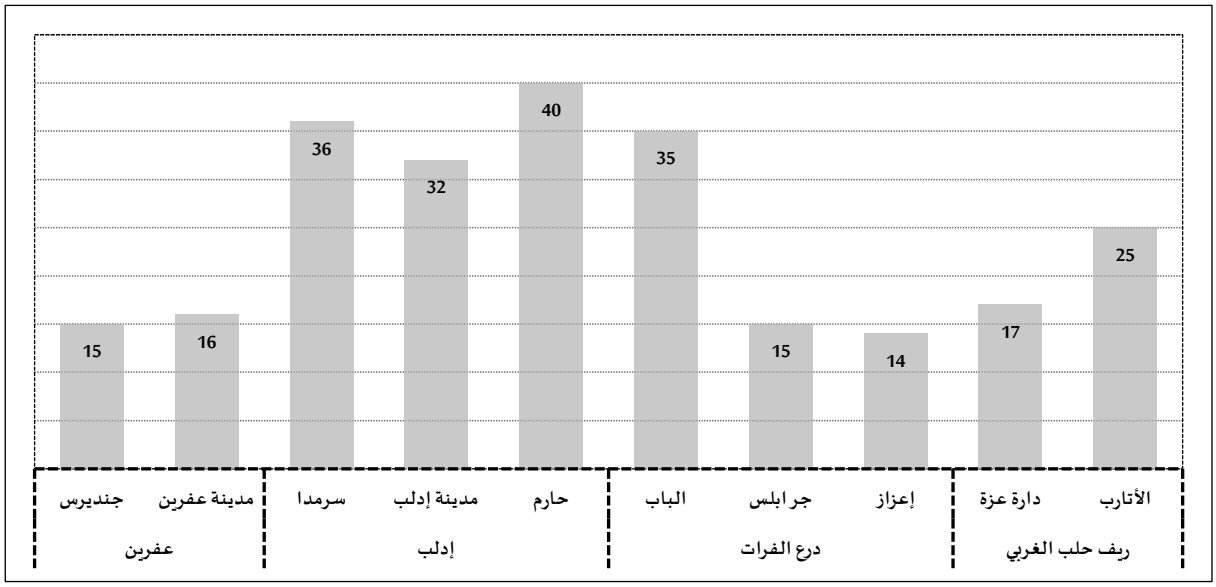

الشكل (1) : يبين عدد الاستبانات الموزعة على المستجوبين في مناطق الدراسة

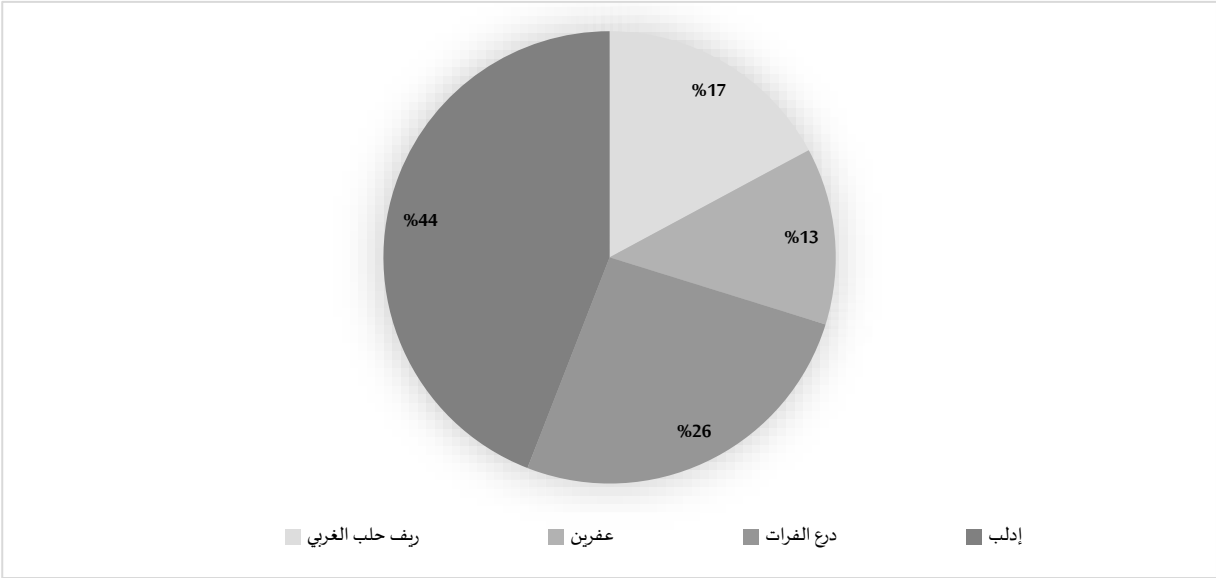

الشكل (2) يبين نسبة توزع المستجوبين جغرافياً في مناطق الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة في وصف وتفسير وتحليل محددات نجاح المشروعات المتناهية الصغر في الشمال السوري، إذ يمكن من خلال هذا المنهج جمع البيانات من مجتمع الدراسة لمحاولة تحديد الواقع الحالي لهذه المشروعات ومحددات نجاحها، ومن ثم تحليل مضمون البيانات التي تم جمعها، وصولاً إلى عرض النتائج. وقد تم الاعتماد على نوعين من البيانات:

- البيانات الثانوية: وهي التي تم الحصول عليها من المصادر المفتوحة، كالدراسات السابقة، والتقارير الإحصائية والإعلامية ذات الصلة.
- البيانات الأولية: وهي التي تم الحصول عليها بالاستبانة التي تم تطويرها لهذا الغرض، والتي احتوت مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن تُستخدم لمعرفة محددات نجاح المشروعات المتناهية الصغر العائدة للقطاع الخاص من

وجهة نظر أصحاب هذه المشروعات، والحلول الكفيلة بتذليل العقبات التي تحول دون نجاحها واستدامتها في مناطق الدراسة. إلى جانب ذلك تم إجراء أربع مقابلات فردية معمقة، مع: مدير البرامج في مؤسسة إحسان للإغاثة والتنمية، والمدير التنفيذي لصندوق حياة للتمويل الأصغر، ومديرة وحدة دعم وتمكين المرأة، ممن تعمل مؤسساتهم في مناطق الدراسة. إلى جانب إجراء مقابلتين معمقتين مع صاحبي مشروعين متناهيي الصغر في إدلب وعفرين، في قطاعي التجارة والثروة الحيوانية.

مع الأخذ بعين الاعتبار الحدود الزمنية والمكانية والموضوعية لإنجاز الدراسة، والتي بذل القائمون على إعدادها جهوداً كبيرة لضمان تمثيل العينة المختارة لمجتمع الدراسة، وتركيزها بشكل محدد على المشروعات المتناهية الصغر لدى القطاع الخاص، واستثناء المشروعات المماثلة لها والممولة من قبل المنظمات غير الحكومية، من خلال المنح المالية الصغيرة وغيرها من طرق التمويل الأخرى، إلى جانب الصعوبات التي واجهتهم في اختيار العينة الملائمة ضمن هذه المناطق لأسباب ترتبط بتدني المستوى التعليمي لمجتمع الدراسة، وصعوبة استهداف الإناث من أصحاب المشروعات المتناهية الصغر، وتوجس العديد من المستجوبين من الدراسة، وبالتالي تحفظهم، وامتناعهم عن التجاوب في ملء الاستمارة[2].

ثانياً: سوق العمل في الشمال السوري: اختلالات ومشكلات مزمنة

يمثل سوق العمل في الشمال السوري أحد المكونات الأساسية في اقتصادها المحلي. وفي إطار تناول هذه الدراسة موضوع المشروعات المتناهية الصغر فإن من المهم التعرف إلى بنية هذا السوق، والاختلالات التي يعاني منها، وأهم الفاعلين فيه، والديناميات التي تميزه، والتي يمكن أن تساعد في فهم القيود التي تحد من التوظيف. فعلى مدار الأعوام الماضية فرضت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والأمنية والحوكمية نفسها على بنية هذا السوق، من حيث نوع القطاعات الاقتصادية، وطبيعة فرص العمل وتوفرها، ومستوى حماية حقوق العاملين وأصحاب المشروعات. وكذلك أحدثت هذه الظروف مجموعة من الاختلالات المركبة، التي أدت إلى ظهور العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة كنتيجة لها، أهمها مشكلة البطالة، ومشكلة تدني مستويات الأجور، ومشكلة التفاوت في الأجور حسب الجنس، ومشكلة التركز القطاعي لقوة العمل في بعض القطاعات على حساب القطاعات الأخرى، وعمالة الأطفال، وغيرها من المشكلات ذات الصلة. وتجسدت هذه الاختلالات: بالاختلال البنيوي، والاختلال القطاعي، والاختلال الجندري، والاختلال الأجري، وفيما يلي تفصيل بكل منها:

[2] قد يرجع هذا إلى حساسية بعض المحاور التي تناولتها الدراسة ذات الجانب الأمني والحوكمي والمجتمعي في مناطق تواجدهم، إلى جانب عدم ثقة قسم منهم بجدوى مثل هذه الدراسات في ظل واقع اقتصادي متدهور وبيئة غير مواتية لنجاح مثل هذا النوع من المشروعات. في حين سُجل أيضاً وجود فئة من المتنفذين والمحتكرين لبعض القطاعات الاقتصادية في بعض المناطق، وفق ما أفاد به أحد عناصر فريق البحث، تسعى إلى عرقلة تنفيذ الأبحاث ذات الصلة بتطوير الواقع الاقتصادي ومعالجة مشكلاته، وإشاعة جو من الإحباط داخل المجتمعات المحلية فيما يرتبط بتأسيس المشروعات الفردية الخاصة والاعتماد على الذات، مستغلة الظروف المعيشية والأمنية المتدهورة التي يعاني منها الأفراد وعدم جدوى مثل هذه المشروعات في الوقت الحاضر.

- **الاختلال البنيوي في سوق العمل:**

يشيرهذا الاختلال إلى مدى قدرة الاقتصاد المحلي بشكل عام على امتصاص اليد العاملة الجديدة، وقدرته على استيعاب العاطلين عن العمل؛ إذ يلاحظ بشكلٍ واضح وجود فجوة كبيرة بين عرض العمل والطلب عليه، بغض النظر عن الفئة العمرية أو المستوى التعليمي أو النوع الاجتماعي لقوة العمل. وما عمق هذه الفجوة قلة فرص العمل المتاحة عموماً، وتدني مستوى المهارات والخبرة المطلوبة لدى طالبي العمل، وعدم ملاءمة فرص العمل، وغيرها من الأسباب الأخرى. كما أدى ترهل مستوى الاستثمارات في القطاع الخاص المنظم عموماً ضمن مناطق الشمال السوري في تدني قدرته على امتصاص اليد العاملة، كذلك لم يتمكن القطاع الاقتصادي غير المنظم، وهو الأكبر حجماً، من المساهمة في استيعاب العمالة الجديدة على مدار الأعوام الماضية، وعدم قدرة مؤسسات العمل عموماً في هذه المنطقة على تحمل صدمات سوق العمل، والتي برزت بشكل أساسي من خلال العرض الكبير لقوة العمل، بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان من أبناء هذه المناطق، والنازحين إليها من مناطق أخرى. ووفقاً لبعض التقديرات يشكل النازحون نسبة لا تقل عن (40%) من حجم العمالة الفعلي في هذه المناطق[3]، وتفرض هذه النسبة نفسها عبر المنافسة المتزايدة على الموارد المحدودة، والذي يمكن أن يقود إلى توتر متزايد بين العمالة المحلية والنازحة، معرضاً الأخيرة لمخاطر الحرمان ومضاعفة هشاشتها. إلى جانب العودة التدريجية للاجئين السوريين من تركيا ممن هم في سن العمل، والتي ازدادت وتيرتها مؤخراً لأسباب عدة[4]. أضف إلى ذلك توقف جزء من الجهاز الإنتاجي العام والخاص عن العمل، وبالتالي خروج عمالة فائضة منه تبحث عن فرص عمل جديدة في قطاعات أخرى. ومن المثير للانتباه في هذه المناطق شيوع ظاهرة العمالة المسنة من الذكور ممن تجاوزت أعمارهم الخمسين، في المناطق الحضرية خصوصاً، لأسباب ترتبط بالمصاعب الاقتصادية ومحاولة مساندة أسرهم في تغطية النفقات المعيشية.

ويفسر هذا الاختلال في جزء منه كذلك بطبيعة العلاقة بين معدل النمو السكاني المرتفع ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي الضعيف في هذه المناطق. وقد سجلت معدلات البطالة في هذه المناطق مستويات مرتفعة جداً، وصلت إلى نحو (85%) من قوة العمل، وفقاً لمنظمة منسقو استجابة سورية، بتاريخ 22 تشرين ثاني/نوفمبر لعام 2022. وتتوزع النسبة على (65%) من السكان المحليين الذكور، و(92%) من السكان المحليين الإناث، و(87%) ذكور من السكان النازحين والمهجرين قسرياً، و (96%) من السكان النازحين الإناث[5]. في حين ارتفع معدل البطالة إلى (87.3%) بتاريخ 3 نيسان/أبريل 2023.

---

(3) الواقع الاقتصادي في شمال سورية، وحدة تنسيق الدعم، نيسان/أبريل 2021: https://rb.gy/39n1qj

(4) يقدر عدد السوريين العائدين من تركيا حتى نهاية عام 2022 بـ(539.332) فرداً، بينما بلغ عددهم في عام 2022 (58.758) ، وفقاً لرئاسة إدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية التركية. وتتم عمليات الترحيل بشكل أساسي من خلال معابر باب الهوى بريف إدلب الشمالي، وباب السلامة شمالي حلب، وتل أبيض في الريف الشمالي لمحافظة الرقة.

(5) صفحة Facebook لمنسقو استجابة سورية: https://rb.gy/c9s4vs

- **الاختلال القطاعي في سوق العمل:**

يعكس هذا الاختلال مدى التركز القطاعي لقوة العمل في الاقتصاد، إذ يلاحظ وجود قطاعات اقتصادية جاذبة لقوة العمل أكثر من قطاعات اقتصادية أخرى. ويفسر هذا الاختلال في جانب كبير منه بالاختلال الجوهري في بنية الاقتصاد المحلي ذاته. فعلى مدار الأعوام الماضية لوحظ تركز العمالة في قطاعات الخدمات والتجارة والحرف اليدوية، لأسباب تتعلق بكثافة انتشار هذه القطاعات، وقدرتها على استيعاب عمالة كبيرة، مع وجود تباين واضح في نسب توزع العمالة ضمنها، تبعاً لعوامل ترتبط بالموقع الجغرافي، وقوة العمل النسوية، ومعدلات الأجر، وفرص العمل المتاحة في هذه القطاعات. وعلى مستوى التوزع القطاعي ذكوراً وإناثاً، فقد سجل ارتفاع نسبة الإناث العاملات في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وقطاع التعليم مقارنة بالذكور، تلتها قطاعات الخدمات والتجارة والصحة والعمل الاجتماعي، تلتها بقية القطاعات الأخرى. في حين تتركز العمالة الذكورية في قطاعات الزراعة والتجارة والخدمات والإنشاءات والصناعة والتعليم على التوالي، تليها بقية القطاعات[6].

- **الاختلال الجندري في سوق العمل:**

يعكس هذاالاختلال عدم التوازن في سوق العمل بين الذكور والإناث من حيث معدلات التشغيل والبطالة، ومعدلات الأجور بينهما، وتوزع قوة العمل جندرياً على القطاعات الرئيسة. ويرتبط هذا الاختلال بشكل أو بآخر بطبيعة بعض القطاعات الاقتصادية ذاتها الجاذبة لقوة عمل الذكور أكثر من الإناث، فوفقاً لاستطلاع قام به برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية لسورية، التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تشكل الإناث اللواتي تتجاوز أعمارهن 18 عاماً نسبة (7%) من العاملين في مناطق شمال غرب سورية، وتتوزع هذه النسبة على (33%) من الإناث اللواتي يعملن في وظيفة ذات دخل منتظم، ونسبة (43%) ممن يعملن في أعمال قصيرة الأجل أو ذات أجر يومي، بينما تشكل نسبة الإناث ممن لديهن عمل خاص نسبة (25%). بالمقابل شكل الذكور اللذين تتجاوز أعمارهم 18 عاماً نسبة (79%) من العاملين في هذه المناطق. وتتوزع هذه النسبة على (18%) من الذكور اللذين يعملون في وظيفة ذات دخل منتظم، ونسبة (35%) ممن يعملون في أعمال قصيرة الأجل أو ذات أجر يومي، بينما تشكل نسبة الذكور ممن لديهم عمل خاص نسبة (51%). وبالتالي يلاحظ أن النسبة الأكبر من الإناث تعملن في وظائف ذات أجل قصير أو ذات أجر يومي، والتي يغلب عليها عدم الاستقرار ونقص التنظيم واحتمال تعرضهن لخطر الاستغلال بشكل متزايد.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن ثمة عوامل تؤثر على النقص الحاد في فرص عمالة الإناث في جميع الأعمار، ومنها القيود المرتفعة لدخول سوق العمل، مثل الخبرة المرتفعة المطلوبة، أو توفر الشبكات الاجتماعية التي تساعد على الحصول على هذه الفرص. إلى جانب ذلك فإن عمل المرأة في هذه المناطق ما يزال يحظى نسبياً بعدم القبول المجتمعي، على الرغم من المعايير الاجتماعية والثقافية المتغيرة التي تتطلب عمل الإناث، والتي تثير بشكل غير مباشر حتى الوقت الحاضر النزاعات العائلية والداخلية ضمن المجتمعات المحلية[7]. وما يسترعي الاهتمام شيوع ظاهرة النساء المعيلات للأسر بنسبة مرتفعة، وما

[6] Livelihood situation analysis in North-West Syria, Humanitarian Needs Assessment Programme (HNAP) I Syria, 2021.

[7] Livelihood situation analysis in North-West Syria, op.cit.

يفرضه ذلك من تحديات على المجتمعات المحلية في المساعدة في تأمين فرص العمل المناسبة لهذه الشريحة، والحد من استغلالهن ضمن سوق العمل.

- **الاختلال الأجري في سوق العمل:**

يعكس هذا الاختلال الفجوة الموجودة في أجور قوة العمل، والتي يمكن النظر إليها من مداخل متعددة، أهمها: المدخل القطاعي، والمدخل الجندري، والمدخل الوظيفي، الذي يخصّ مكان العمل في الكيانات الحوكمية القائمة، والقطاع الخاص المنظم، والقطاع الخاص غير المنظم. ووفقاً لاستطلاع رأي قامت به وحدة تنسيق الدعم شكّل العمل في المنظمات الإنسانية والمؤسسات التابعة للكيانات الحوكمية في هذه المناطق نسبة لا تقل عن (15%) من قوة العمل، إذ تعد من مصادر الدخل غير المستقرة، وانعدامها سينعكس على مصادر الدخل الأخرى كافة[8]. وبشكل عام، يلاحظ أن الغالبية العظمى من العمالة الحالية في مناطق الشمال السوري يعانون من تراجع حاد في الأجور الحقيقية، جراء التزايد المضطرد لمعدل التضخم في الأسعار، إلى جانب تركز النسبة الأكبر من العمالة في قطاعات ذات دخل منخفض كالزراعة والإنشاءات والصناعات التحويلية[9]. وقد أدى هذا إلى تمركز نسبة أكثر من (90%) من المشتغلين في هذه المناطق تحت خط الفقر المدقع، بمعدل كسب يومي للفرد لا يتجاوز 1.90 دولار أمريكي [10]. وفي هذا السياق، تمثل عمالة الأطفال واستغلالهم في سوق العمل من حيث الأجور، ظاهرة بارزة، بسبب ارتفاع معدلات الفقر، وغياب المعيل، والتسرب المدرسي، وضعف إمكانات السلطات المحلية المسؤولة عن منع هذه الظاهرة.

أدى التراجع الحاد في فرص العمل المتاحة في الأنشطة الرسمية ضمن سوق العمل في هذه المناطق إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، التي تمتاز بكونها كثيفة العمالة غير الماهرة، فقد تمكنت هذه الأنشطة من استيعاب شريحة كبيرة من القوى العاملة؛ مما أسهم في تلاشي العمل المنتج، وتبديد رأس المال البشري المؤهل، وضعف إنتاجيته. إلى جانب بروز عدد من الظواهر الجديدة في سوق العمل، ومن بينها إقبال الشباب على الانخراط في الأنشطة المرتبطة بالصراع، والأنشطة غير القانونية المرتبطة باقتصاديات النزاع، والمغريات المرتبطة بها[11]. أضف إلى ذلك، أنه بات استخدام أكثر من وسيلة لكسب العيش لدى الأسر بنوعيها الرسمي وغير الرسمي هو الشكل الأكثر شيوعاً في هذه المناطق، مع ارتفاع تكاليف المعيشة وعدم تناسبها مع مستوى الدخل.

[8] الواقع الاقتصادي في شمال سورية، وحدة تنسيق الدعم، نيسان/أبريل 2021: https://rb.gy/39n1qj

[9] Livelihood situation analysis in North-West Syria, op.cit.

[10] المرجع السابق.

[11] محمد العبدالله، تنمية سبل العيش في المناطق السورية المحررة: دراسة تحليلية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 24-01-2015: https://rb.gy/lsetrq

ثالثاً: تحليل محددات نجاح المشروعات المتناهية الصغر

فيما يلي تحليل ومناقشة إجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة البحثية المقدمة لهم، وتدعيم هذا التحليل بنتائج المقابلات المعمقة، وبعض المصادر الثانوية؛ إذ يمكن تشخيص واقع هذه المحددات للخلوص إلى استنتاجات وتقديم توصيات في نهاية الدراسة.

المحددات المرتبطة بخصائص العينة

1. الجنس:

تظهر نتائج التحليل تماثلاً من حيث جنس العينة، إذ يشكل الذكور ما نسبته (51%) بينما بلغت نسبة الإناث (49%) كما يبين الشكل (3). في دلالة واضحة على انخراط الإناث داخل المناطق التي تناولتها الدراسة في المشروعات المتناهية الصغر، والتي تشمل طيفاً واسعاً من الأعمال الملائمة للإناث في هذه المناطق، وفي مختلف القطاعات. وبالتالي ستخدم هذه النسبة في تدعيم النتائج التي ستتوصل إليها هذه الدراسة، لتمثيلها الجيد لمكون الإناث اللواتي بات من الواضح دورهن البارز في قطاع الأعمال الصغيرة، بعد شيوع ظاهرة النساء المعيلات للأسر في مختلف المناطق، وبالتالي لجوئهن للانخراط بشكل متزايد في مثل هذا النوع من المشروعات، التي تمتاز بسهولة التأسيس، وإمكانية الاعتماد عليها لتوليد الدخل. في حين بدا واضحاً أيضاً انخراط متزايد للذكور من فئة الشباب في هذه المشروعات، في محاولة لاستثمار الفرص الاقتصادية المتاحة لهم من خلال مشاريع ريادية ضمن مجتمعاتهم المحلية.

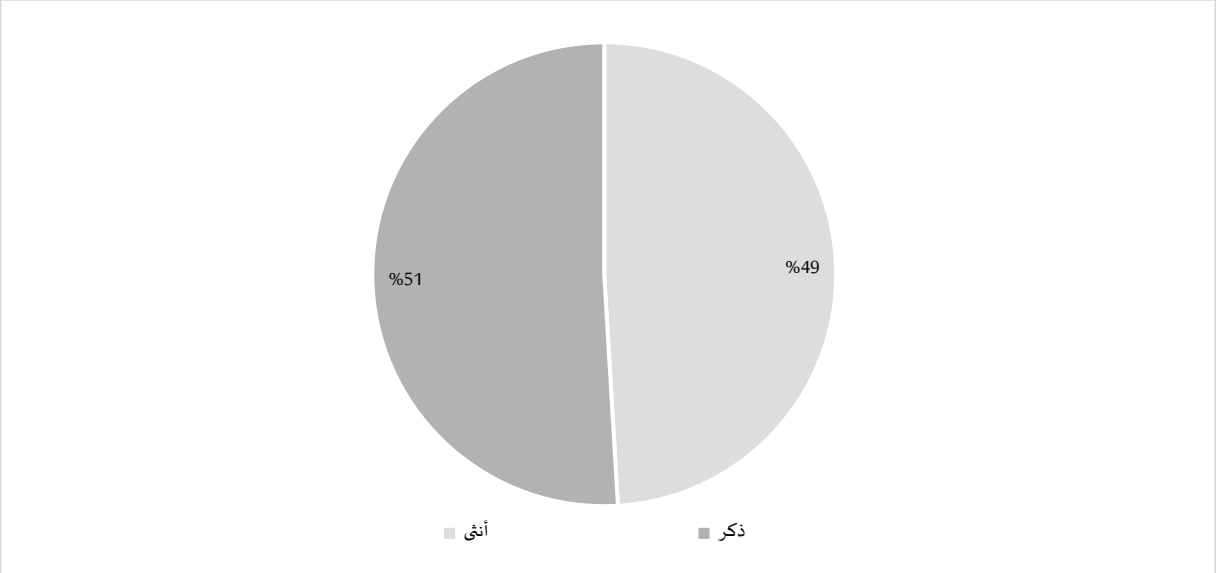

الشكل (3) يبين عينة الدراسة من حيث الجنس

2. الفئة العمرية:

تركزت غالبية أعمار عينة الدراسة في فئتي (25-35) و(36-45)، وشكلت نسبة (36%) لكل منهما، وتمثل هاتان الفئتان الشريحة العمرية من الأفراد أصحاب المشروعات المتناهية الصغر، مع تباين خبراتهم وتنوع القطاعات الاقتصادية التي

يعملون ضمنها، من الذكور والإناث، والتي تستهدفها هذه الدراسة بشكل أساسي. تلتها الفئة العمرية (46-55) بنسبة (15%) والتي تشكل فئة أصحاب المشروعات المتناهية الصغر، ذوو الخبرة وشبكة العلاقات، بينما حلت الفئة العمرية (أقل من 25) في المرتبة الثالثة بنسبة (9%) وهم فئة الشباب ذوو الخبرة المحدودة، الطامحون لأي فرصة مشروع تناسب قدراتهم وإمكاناتهم، في حين حلت في المرتبة الأخيرة الفئة العمرية أكبر من 55 ما نسبته (4%) وهي الفئة التي تحاول الاعتماد على ذاتها لتأمين متطلباتها المعيشية بسبب غياب المعيل، كما يبين الشكل (4).

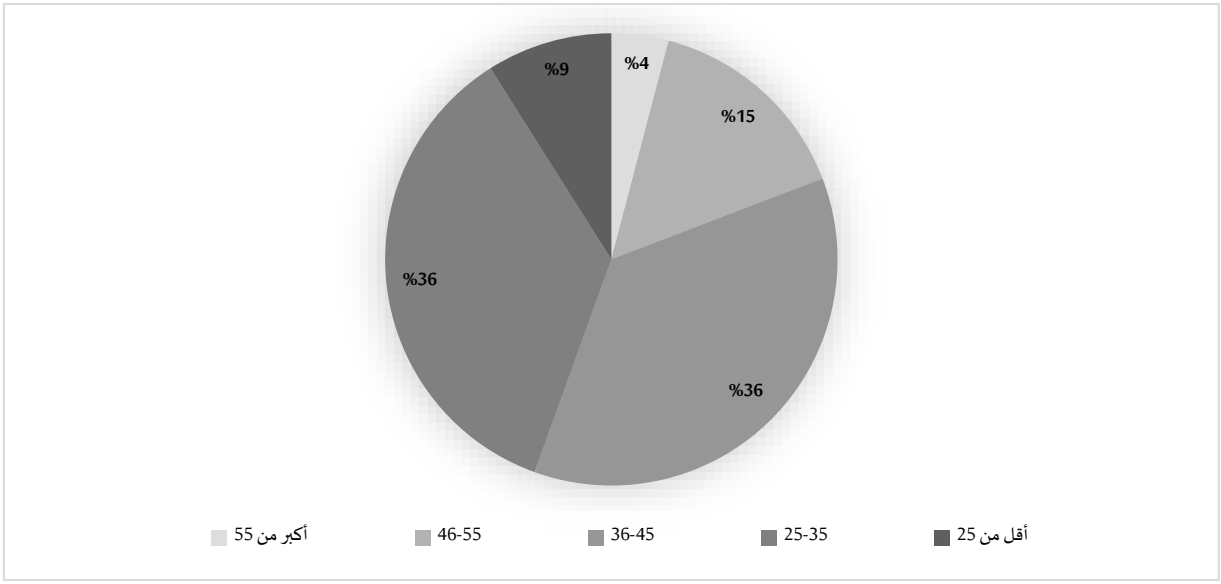

الشكل (4) يبين توزع العينة من حيث الفئة العمرية

وتعكس الفئة العمرية لعينة الدراسة توازناً منطقياً في أعمار المستجوبين من حيث الفئة المستهدفة، مما يسهم في تدعيم النتائج التي ستقدمها الدراسة.

3. مستوى التعليم:

تظهر النتائج انخفاض مستوى التعليم لدى عينة الدراسة، إذ تبلغ نسبة حاملي الشهادة الثانوية وما دون نسبة (60%)، في حين تبلغ نسبة حملة الشهادة الجامعية والمعهد المتوسط مجتمعة ما نسبته (32%) فقط، وتبلغ نسبة الأميين من العينة (8%) كما يبين الشكل (5). مما يؤشر إلى أن الكتلة الأكبر من الممتهنين للمشروعات المتناهية الصغر هم من الفئات ذات التعليم المحدود بشكل عام، وقد يتناسب هذا مع طبيعة هذه المشروعات التي لا يتطلب الكثير منها مستوى مرتفعاً من التعليم، خاصة في مناطق الدراسة التي تتسم نوعية المشروعات المتناهية الصغر داخلها بالنمطية، وتمركزها في قطاعات محددة، وتماثل خصائص العاملين فيها. وبالتالي قد يفرض هذا تحدياً على مدى نجاح هذه المشروعات وإنتاجيتها واستدامتها، كما قد يفرض أيضاً تحدياً للجهات المهتمة بتنمية هذه المشروعات لدى القطاع الخاص فيما يخصّ الكلف المرتبطة بتأهيل الأفراد ورفع قدراتهم الإدارية، لضمان ديمومة مشروعاتهم واستدامتها. ومدى قدرة هذه الجهات على بناء شبكة من العلاقات معهم في ظل بيئات محلية مختلفة ذات سويات متباينة في التعليم والفوارق الاجتماعية.

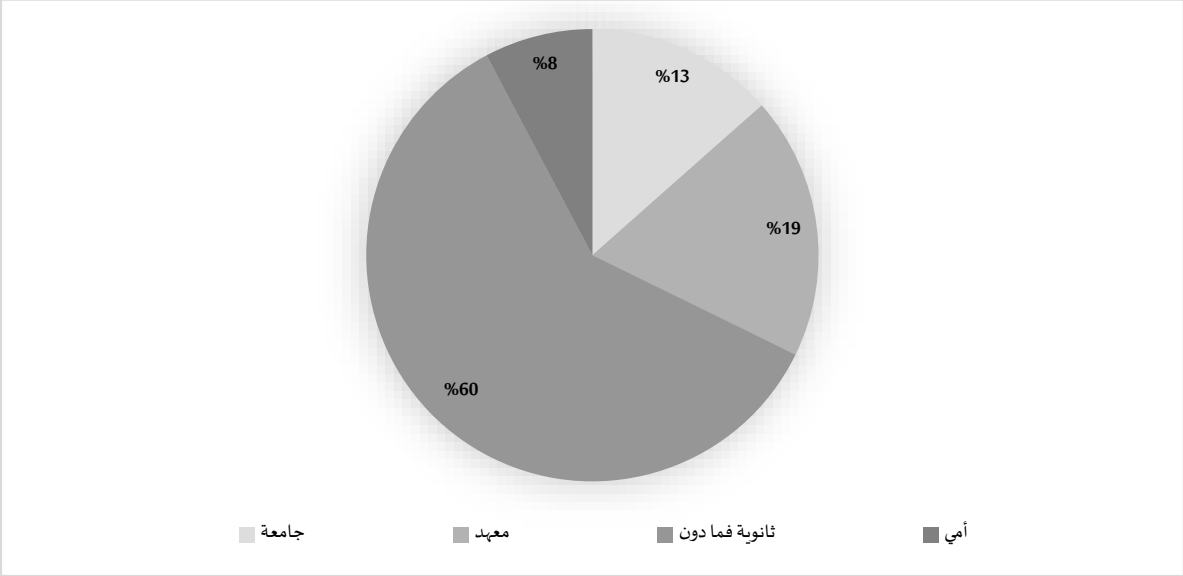

الشكل (5) يبين المستوى التعليمي لعينة الدراسة

4. عدد أعوام الخبرة في العمل

فيما يتعلق بالخبرة التي تمتلكها العينة في مشروعاتها، أظهرت النتائج أن هناك نسبة (43%) تتراوح خبرتها بين 3 – 5 أعوام، في حين أن نسبة (17%) تتراوح خبرتها بين 6 – 10 أعوام. بينما شكلت الفئة التي تقل خبرتها عن ثلاثة أعوام نسبة (24%)، والفئة التي تزيد خبرتها عن 10 أعوام نسبة (16%) كما يبين الشكل (6). وتدلل النسب السابقة بشكل عام على انخفاض مستوى الخبرة لدى أصحاب هذه المشروعات، والتي أُسست النسبة الأكبر منها لغايات ربحية من دون امتلاك الخبرة اللازمة من قبل أصحابها، مما أدى إلى فشل العديد منها بالاستمرار. وتعد ظاهرة تقليد المشروعات المتناهية الصغر من الظواهر الشائعة في مناطق الشمال السوري، والتي كان لها تداعيات سلبية، لجهة المنافسة غير العادلة لأصحاب الخبرات في هذه المشروعات، وخروج العديد منهم من هذا القطاع. وعلى الرغم من ذلك تمكنت نسبة محدودة من أصحاب هذه المشروعات من الصمود في الأسواق المحلية، اعتماداً على خبرتهم الجيدة في التعاطي مع التحديات التي فرضتها بيئة العمل الجديدة، ومحاولة صقل مهارتهم لتأمين استدامة مشروعاتهم.

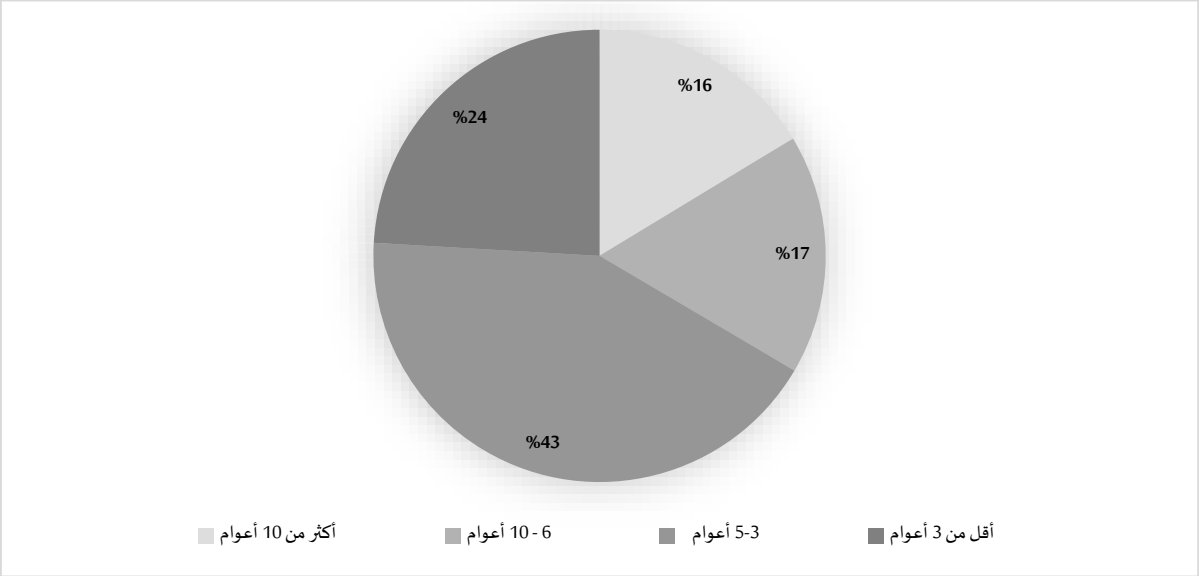

الشكل (6) يبين نسبة عدد أعوام الخبرة التي تمتلكها عينة الدراسة في العمل

5. نوع القطاع الاقتصادي للمشروع

وفقاً لنتائج تحليل العينة، شكلت نسبة المشروعات في قطاع التجارة (33%)، تلتها نسبة (19%) في قطاع الخدمات، ونسبة (18%) في قطاع الصناعة. في حين شكلت نسبة المشروعات مجتمعة في قطاعات الزراعة والإسكان والنقل وغيرها من القطاعات الأخرى نسبة (30%) كما يبين الشكل (7). وتعكس النسب السابقة الواقع الحالي لتمركز المشروعات المتناهية الصغر في القطاعات الاقتصادية، عاكسة الواقع الحالي للبيئة الاقتصادية التي تنشط ضمنها هذه المشروعات، والتي تتسم بعدم استقرارها، وعدم إمكانية التعويل عليها لتأمين المتطلبات اللازمة لنجاح بعض أنواع هذه المشروعات ذات الطبيعة الإنتاجية. وعليه تتصدر المشروعات في قطاعي التجارة والخدمات المشروعات المتناهية الصغر لدى العينة، نظراً لتوفر الظروف المواتية لنجاحها إلى حدٍ ما، وكذلك سهولة تأسيسها والانسحاب منها ومحدودية مستوى الخبرة المطلوبة للولوج إليها. لكن بالمقابل لا يمكن إغفال الانتشار الملحوظ لبعض الصناعات الحرفية واليدوية لدى الإناث، والتي تشكل نسبة جيدة من هذه المشروعات في بعض المناطق، وبشكل خاص في مخيمات النزوح التي تنتشر فيها ظاهرة النساء المعيلات للأسر. إلى جانب أن العديد من البيئات المحلية استنهضت بعض صناعاتها اليدوية القديمة بهدف تأمين بعض المنتجات للسوق المحلي، في ظل قلة المعروض منها، وارتفاع أسعارها بما لا يتناسب ومستوى الدخل الحالي في هذه البيئات.

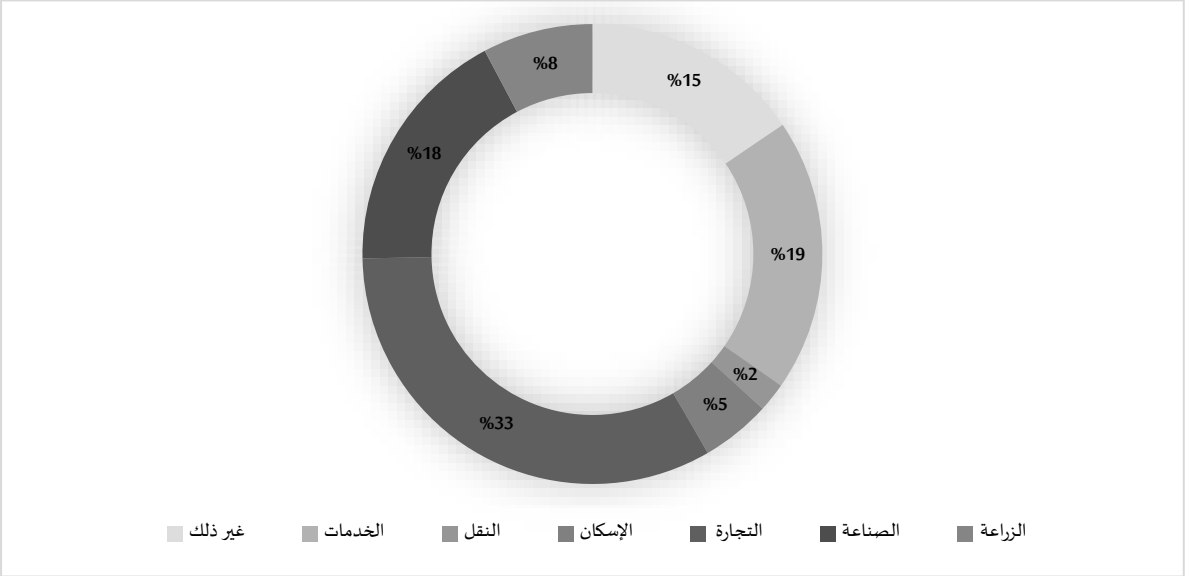

الشكل (7) يبين نسب توزع عينة الدراسة من حيث القطاعات الاقتصادية لمشروعاتهم

إلى جانب ذلك تنتشر في مناطق الدراسة العديد من المشروعات المتناهية الصغر في قطاعات اقتصادية مختلفة، وتتباين في نسبها بين هذه المناطق تبعاً لمدى توفر مقومات تأسيسها، ومستوى الطلب عليها، ومستوى الخبرة المطلوب لها، والعائد المتحصل منها، وغيرها من العوامل الأخرى ذات الصلة، كما في قطاعات الثروة الحيوانية والإسكان والنقل والتكنولوجيا والاتصالات وغيرها من القطاعات الأخرى. أما في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية ورغم تصنيف مناطق الشمال السوري بأنها زراعية، وأن هناك ما لا يقل عن نسبة 85% من السكان كانوا منخرطين في النشاط الزراعي قبل عام 2011[12]، إلا أن المشروعات المتناهية الصغر في هذين القطاعين في الوقت الحاضر تعد ذات مخاطر مرتفعة، كون التدفق النقدي لها منقطع وغير مستمر، وهو ما يعرضها لمواجهة مخاطر السيولة[13].

6. خصائص المشروعات المتناهية الصغر

فيما يرتبط بخصائص المشروعات المتناهية الصغر لدى عينة الدراسة، تُظهر النتائج أن نسبة (49%) من هذه المشروعات يتراوح حجم رأس مالها ما بين (501 – 2000) دولار أمريكي، تليها نسبة (37%) من المشروعات التي يكون حجم رأس مالها ما بين (100 - 500) دولار، بينما تشكل المشروعات التي يكون حجم رأس مالها ما بين (2001 - 3500) دولار ما نسبته (14%) كما يبين الشكل (8). وتتفق النسب السابقة بشكل عام مع خصوصية هذه المشروعات من حيث حجم رأس مالها المنخفض، مقارنة بالمشروعات الصغيرة. لكن في الوقت ذاته فإن انخفاض رأس مالها دون الحد الأدنى اللازم لاستدامتها يمثل معوقاً قد يتسبب في فشل نسبة كبيرة منها. وفي سياق المناطق التي تناولتها الدراسة فإن الظروف الاقتصادية الصعبة، واعتماد هذه الفئة من أصحاب المشروعات على مدخراتهم الشخصية أو الاستدانة، وغياب منافذ التمويل المتناهي الصغر اللازمة لمثل هكذا نوع من المشروعات في مناطق الدراسة، تمثل عوامل هامة في تدني رؤوس أموالها بشكل

[12] مقابلة فردية معمقة قام بها فريق البحث عبر الزوم مع مدير البرامج في مؤسسة إحسان للإغاثة والتنمية بتاريخ: 2023/01/09.

[13] مقابلة فردية معمقة قام بها فريق البحث عبر الزوم مع المدير التنفيذي لصندوق حياة لتمويل المشروعات الصغيرة بتاريخ: 2023/05/10.

عام؛ الأمر الذي يلقي بتبعاته على مدى نجاح هذه المشروعات واستمراريتها، إذ تلعب كفاية رأس المال دوراً هاماً في مدى استدامة هذه المشروعات ونجاحها.

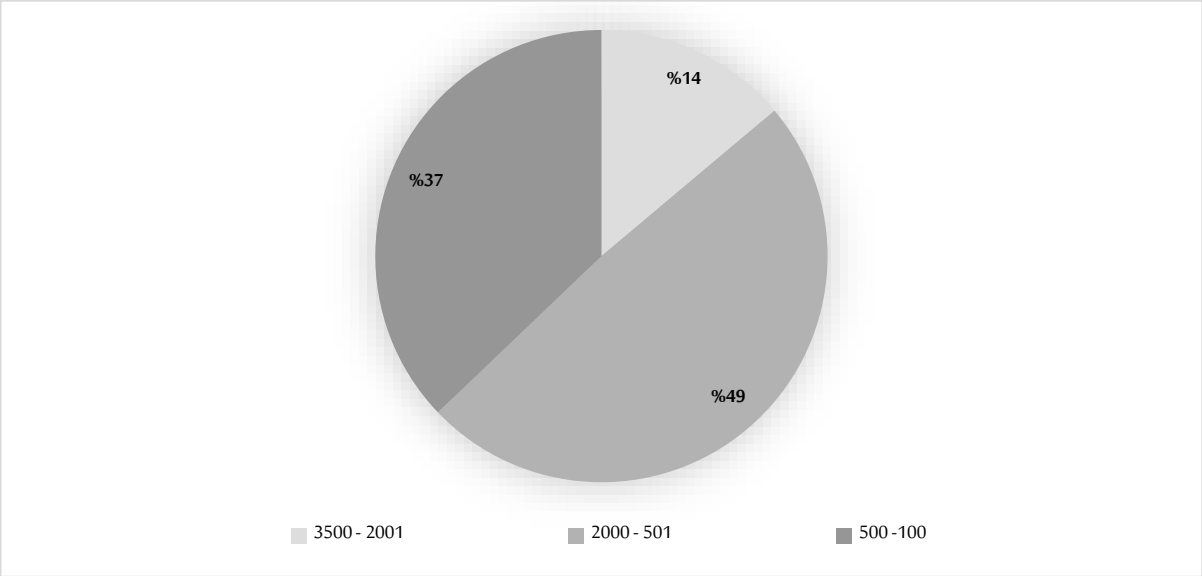

الشكل (8) يبين نسب حجم رأس المال للمشروعات المتناهية الصغر لدى العينة

في السياق ذاته، وفيما يرتبط بعدد الأفراد العاملين في المشروعات المتناهية الصغر لدى عينة الدراسة، تُظهر النتائج أن نسبة (78%) من هذه المشروعات يتكون طاقمها الوظيفي من خمسة أفراد فما دون، بينما تمثل الشريحة (5 - 15) فرداً نسبة (19%)، ونسبة (3%) أكثر من 15 فرداً، كما يبين الشكل (9). وتتسق هذه النسب مع النسب المتعارف عليها لحجم الطاقم الوظيفي لمثل هذا النوع من المشروعات، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود عدد محدد متفق عليه دولياً لعدد الأفراد العاملين ضمن هذا النوع من المشروعات، إلا أن العدد لا يتخطى 15 فرداً في جميع التصنيفات المحلية والدولية، ويمثل هذا العدد أحد المعايير الأساسية للتمييز بينه وبين المشروع الصغير والمتوسط. وفي سياق البيئة المحلية لعينة الدراسة فإن النسبة الأكبر من هذه المشروعات ذات طابع أُسري، لا يزيد فيها عدد الأفراد عن خمسة، وقد يمثل هذا أحد معوقات نجاحها.

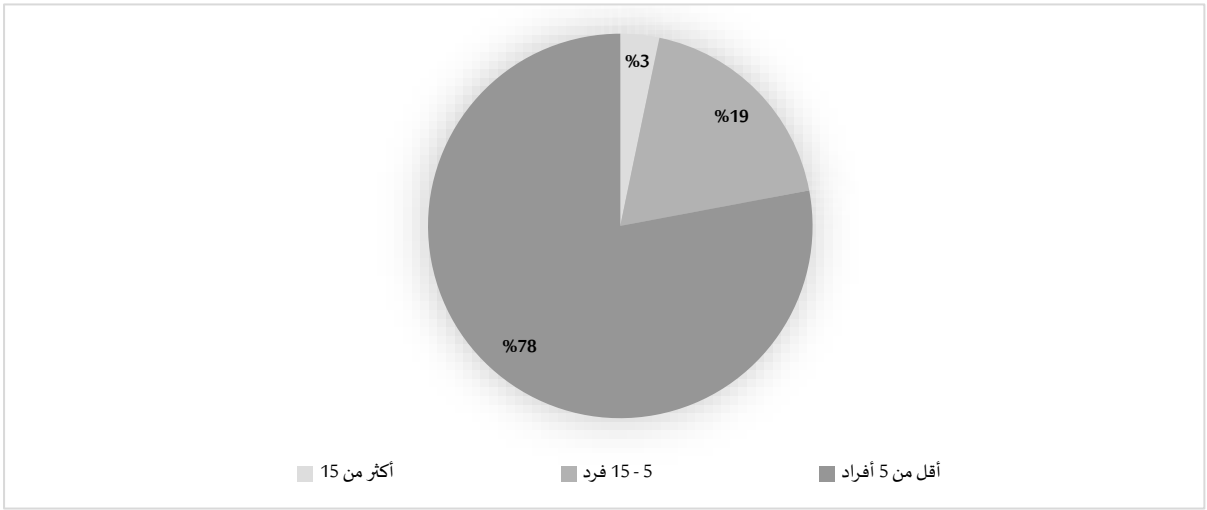

الشكل (9) يبين نسب توزع عدد الأفراد في المشروع المتناهي الصغر لدى العينة

من جانب آخر وفيما يرتبط بالعمر الحالي للمشروعات المتناهية الصغر لدى عينة الدراسة، أظهرت نتائج التحليل أن نسبة (56%) من العينة يقل لديها عمر المشروع عن ثلاثة أعوام، في حين أن نسبة (35%) من العينة يتراوح عمر المشروع لديها بين (3 - 7) أعوام. بينما تمثل المشروعات التي يتجاوز عمرها السبعة أعوام نسبة (9%) فقط، كما يبين الشكل (10).

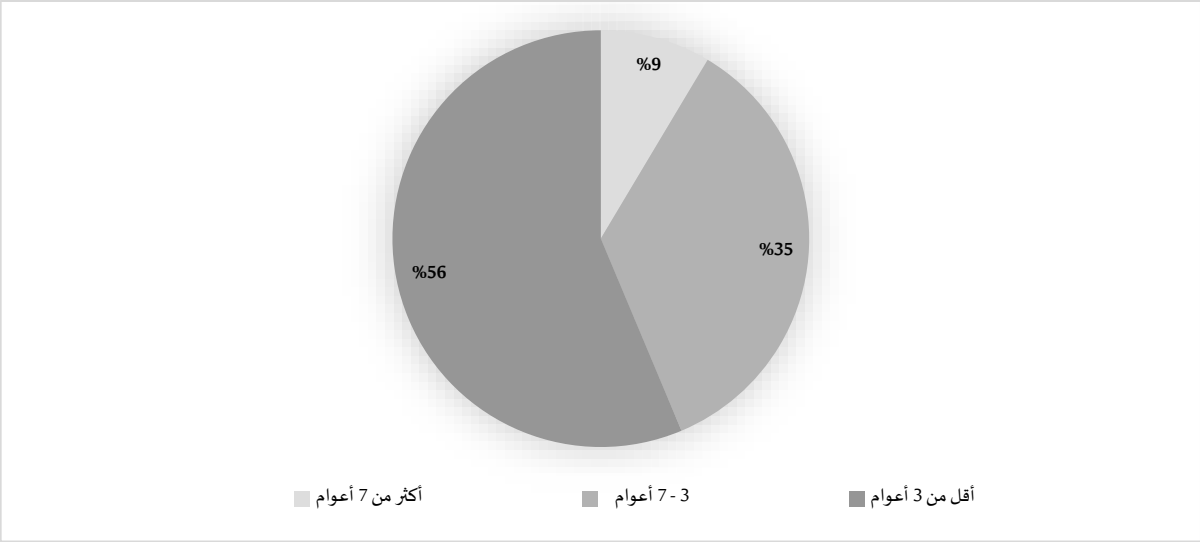

الشكل (10) يبين نسبة عمر المشروع المتناهي الصغر لدى العينة

وتؤشر النسب السابقة إلى معدل استدامة منخفض لهذه المشروعات ضمن مناطق الدراسة، يُعزى في جانب كبير منه إلى فشل نسبة كبيرة من هذه المشروعات، لأسباب ترتبط بخصائص المشروعات والقطاعات التي تعمل ضمنها، وتحديات البئية المحلية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والحوكمية والأمنية، والتي تعتبر بمثابة عوامل حاكمة لنجاح هذه المشروعات في بيئة ما تزال متأثرة بالنزاع، يحاول ضمنها أصحاب هذه المشروعات التكيف قدر الإمكان والاستفادة من جميع العوامل الممكنة لاستمرارها. وبالتالي يمكن القول إن الخصائص التي تتسم بها هذه المشروعات ضمن مناطق الدراسة بالمجمل تعكس في الواقع عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني. وفي ظل هذه البيئة غير المستقرة تكافح هذه المشروعات من أجل البقاء وليس من أجل التطور.

المحددات المرتبطة بالجانب الحوكمي

الجانب الحوكمي أحد أبرز المحددات المرتبطة بنجاح المشروعات المتناهية الصغر، إذ ما تزال المناطق المدروسة تفتقد وجود قوانين ناظمة ومتخصصة لمثل هذا النوع من المشروعات، وتجسد ذلك بشكل واضح في عدم إمكانية الوصول لمثل هذه القوانين على معرفات الجهات المشرفة عليها، وكذلك عدم إمكانية الوصول إليها بشكل شخصي من قبل الأفراد المقدمين على افتتاح المشروعات المتناهية الصغر. إلى جانب ذلك، يلاحظ وجود تباين عبر المناطق المختلفة في كيفية الترخيص لهذه المشروعات، ومقدار رسوم الترخيص. وتتفق العينة إلى حد كبير بنسبة (35%) بغياب مثل هذه القوانين التي حدت من انتشار هذه المشروعات في الشمال السوري. في حين تتباين نسب بقية إجابات العينة حول ذلك لأسباب

ترتبط بمدى درايتها بوجود مثل هذه القوانين من عدمه، وعدم تقصيها عن وجود مثل هذه القوانين، وعدم اهتمامها بالوصول لها، ومحدودية رأس مالها، وطبيعة أنشطتها، وغيرها من الأسباب الأخرى.

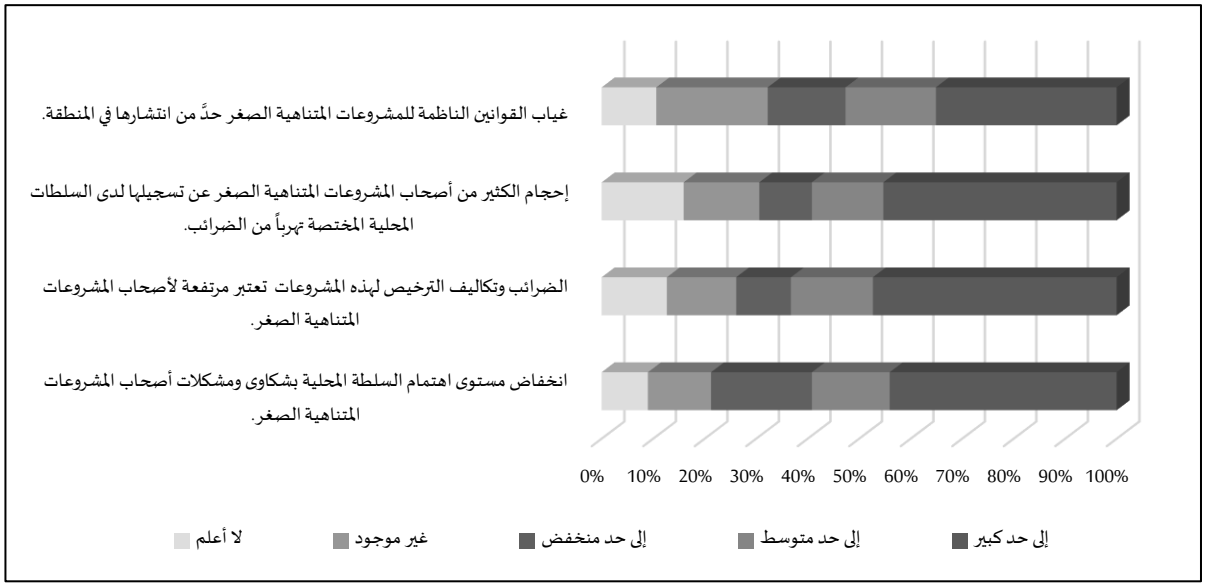

الشكل (11) يبين رأي عينة الدراسة بالمحددات المرتبطة بالجانب الحوكمي

من جانب آخر، وفيما يتعلق بترخيص هذه المشروعات وتسجيلها قانونياً لدى الجهات المختصة، تتفق العينة إلى حد كبير بنسبة (45.3%) بإحجام الكثير من أصحاب هذه المشروعات عن تسجيلها تهرباً من دفع الضرائب، وتتباين قدرة أصحاب هذه المشروعات على التهرب من دفع الضرائب بين مناطق الدراسة، ففي مناطق حكومة الإنقاذ هناك رقابة مشددة على عملية الجباية الضريبية لأي مشروع مفتتح في مناطقها، داخل وخارج المدن الكبرى، مع عدم ثبات قيمة هذه الضرائب وتغير قيمتها واختلافها من قطاع لآخر، وفقاً لتقديرات الجهات المختصة، ويتم ملاحقة أصحاب المشروعات وإجبارهم على سداد الضريبة المستحقة[14]. في حين يسود التهرب الضريبي في المناطق الخاضعة للنفوذ التركي، بسبب التباين في القوانين الضريبية لدى المجالس المحلية، في ظل حالة اللامركزية الواسعة في هذه المناطق، ومدى قدرتها على التحصيل الضريبي لمثل هذا النوع من المشروعات، إلى جانب الاعتبارات الاجتماعية لدى الكيانات الحوكمية في هذه المناطق لهذه المشروعات، واعتبارها موئلاً أساسياً لكسب العيش، ورافداً للصمود الاقتصادي للأفراد في هذه المناطق. لكن بالمقابل تتفق العينة إلى حد كبير بنسبة (47.3%) أن الضرائب وتكاليف التراخيص المفروضة على هذه المشروعات، كما في إدلب، تعد مرتفعة ولا تتناسب مع السياق المحلي الذي تعمل ضمنه، بما يفرضه من تحديات مختلفة على استدامتها، وبالتالي تشكل هذه الكلفة أحد معوقات نجاح هذه المشروعات، إذ لا يراعى فيها خصوصية هذه المشروعات، ولا طبيعة نشاطها، ومعدل ربحيتها، وأماكن تواجدها، وغيرها من الخصائص الأخرى.

في السياق ذاته، تتفق العينة إلى حد كبير بنسبة (44%) حول انخفاض مستوى أهمية الشكاوى والمشكلات الخاصة بأصحاب المشروعات المتناهية الصغر لدى القطاع الخاص من قبل السلطات المحلية في هذه المناطق، ويفسر ذلك في

[14] مقابلة فردية معمقة قام بها فريق البحث عبر الزوم مع صاحب مشروع متناهي الصغر في مدينة إدلب بتاريخ: 2022/01/01.

جزء كبير منه في غياب استراتيجية واضحة محددة المعالم لتنمية هذه المشروعات، وتذليل عقباتها، والاستجابة للشكاوى الخاصة بها، وعدم تمكن هذه السلطات من مواكبة التطورات الخاصة بعمليات هذه المشروعات ومتطلباتها، ففي بيئات ما بعد النزاع يلاحظ بشكل عام وجود اهتمام كبير من قبل السلطات المحلية لوضع استراتيجيات خاصة بتنشيط القطاع الخاص، وغالباً ما يتم التركيز على المشروعات المتناهية الصغر ضمنه، باعتبارها محركاً أساسياً من محركات التعافي الاقتصادي المبكر. وبنظرة أقرب للواقع المحلي في عموم مناطق الدراسة، ما تزال منظمات المجتمع المدني هي الأقرب للتفاعل مع هذا النوع من المشروعات، ومحاولة تنميتها، ودعم استدامتها، بما أتيح لها من إمكانات عبر المنح المالية الصغيرة المقدمة، والدورات التدريبية المساندة، والدعم اللوجستي، وغيرها من الإجراءات الأخرى. كما يبين الشكل (11).

لكن بالمقابل تتفق عينة الدراسة إلى حد متوسط، بنسبة (30.6%) حول دور منظمات المجتمع المدني، وترى نسبة (26.12%) من العينة عدم وجود هذا الدعم. ويمكن تفسير هذه النسب بتباين الدعم المقدم من قبل المنظمات، ومستوى الاحترافية في تقديم الدعم لبرامج سبل العيش، متضمنة المشروعات المتناهية الصغر في مختلف المناطق، وما شاب هذا الدعم من حالات الفساد والمحسوبية، الأمر الذي تسبب بانخفاض نسبة نجاح هذه المشروعات لدى العديد من هذه المنظمات، إلى جانب قلة الدعم المقدم، وعدم كفايته لاستدامة المشروعات، والنمطية التي ميزت مشروعات المنظمات لجهة النوع والحجم ومستوى الدعم المقدم.

وفي سياق الدعم وتسهيل الإجراءات المقدم من قبل السلطات المحلية لهذه المشروعات، تتفق عينة الدراسة إلى حد متوسط بنسبة (40.4%)، وإلى حد مرتفع بنسبة (24.8%)، على أن هذا الدعم ما يزال في حدوده الدنيا. وتفسر هذه النسب بتباين مستوى الدعم المقدم لهذه المشروعات، وتسهيل الإجراءات المرتبطة بها من قبل هذه السلطات في المناطق المختلفة، وذلك تبعاً للإمكانات الفنية والمالية والاستشارية لديها، ومدى إدراكها لأهمية هذه المشروعات في تعافي الاقتصادات المحلية، وبالتالي الغياب شبه التام للسياسات أو البرامج الداعمة لهذه المشروعات. لكن بالمقابل وفيما يرتبط بالإجراءات المتخذة من قبل السلطات المحلية حيال هذه المشروعات، تتفق العينة إلى حد متوسط بنسبة (49.3%) بكون هذه الإجراءات عامل معرقل لتأسيس هذه المشروعات ونجاحها، ففي ظل تدني مستوى الشفافية في جانبها الحكومي، المرتبط بتأسيس هذه المشروعات والإجراءات الإدارية والقانونية والفنية المرتبطة بها، أصبح من الملاحظ تفشي الاحتكار والتقليد والمنافسة غير المشروعة، وعدم تسجيل العلامات التجارية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، التي تحتضن هذه المشروعات[15]، مما أدى إلى توقف العديد منها، وتكبد أصحابها خسارة رؤوس أموالهم.

[15] صابون الغار إرث قديم اشتهر بمكوناته الطبيعية وتركيبته ... جولة مع نساء سوريات يحافظن على هذا التراث، وكالة SY plus، 26-12-2021: https://rb.gy/ektkdv

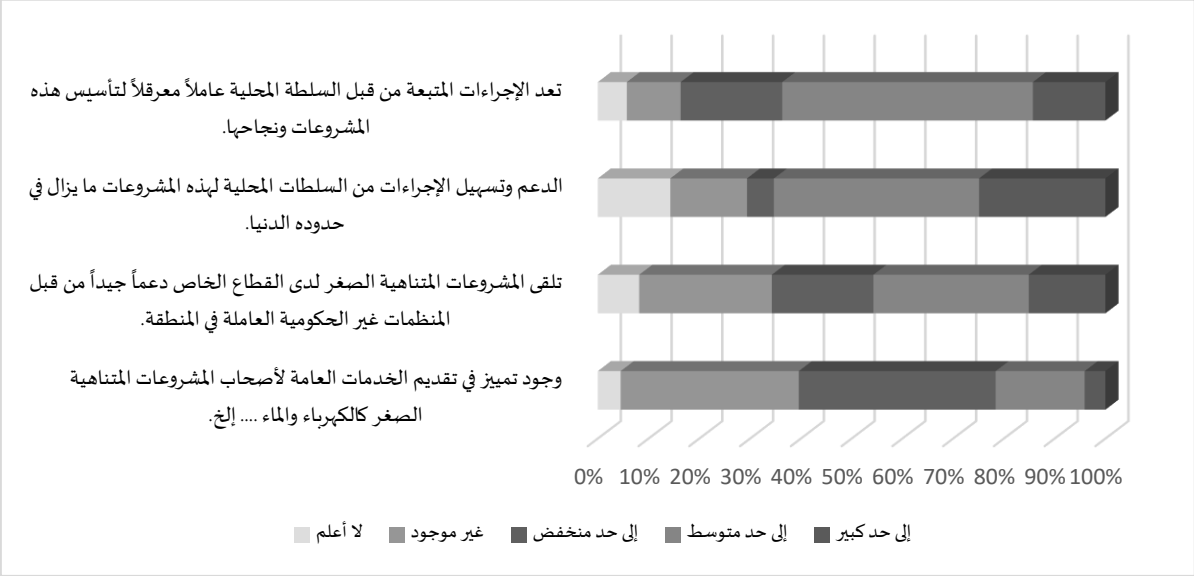

الشكل (12) يبين رأي عينة الدراسة بالمحددات المرتبطة بالجانب الحوكمي

وعند أخذ رأي العينة في ظاهرة وجود تميز لدى السلطات المحلية في تقديم الخدمات العامة لهذه المشروعات كالكهرباء والماء وغيرها من الخدمات ذات الصلة، اتفقت نسبة (38.7%) من العينة على وجود هذه الظاهرة إلى حد منخفض، بينما اتفقت نسبة (35.10%) إلى عدم وجودها. ويفسر التباين في هذه النسب إلى أن وجود هذه الظاهرة مرتبط بشكل أساسي بتواجد النازحين في بعض المناطق، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الكثافة السكانية المرتفعة في بعض هذه المناطق نتيجة حركات النزوح الكبيرة إليها خلال الأعوام الماضية، كما هو الحال في محافظة إدلب، والتبعات المترتبة على ذلك من ناحية تأمين مصادر الدخل، واستنفاد الموارد الاقتصادية المحدودة ضمن هذه المناطق. فقد سجلت حالات تميز في تقديم هذه الخدمات بين أصحاب المشروعات من أبناء المجتمع المحلي والنازحين. ونظراً لمحدودية هذه الخدمات في بعض المناطق تحاول السلطات المحلية منح بعض الامتيازات لأبناء المجتمعات المحلية للحد من التوتر ورفض التفاعل مع النازحين من قبل المجتمعات المحلية التي يقيمون داخلها[16]. كما يبين الشكل (12).

المحددات المرتبطة بالجانب الاقتصادي والمالي

ثمة محددات عدة على المستوى الاقتصادي والمالي ذات أثر مباشر وغير مباشر على نجاح المشروعات المتناهية الصغر. ويتفاوت مدى هذا التأثير بناء على عوامل عدة ذات صلة بالواقع الأمني والاجتماعي والسياسي، وغيرها من العوامل الأخرى. وفي سياق هذه الدراسة تفرض العوامل السابقة نفسها في ظل مناطق ما زالت تداعيات النزاع تفرض نفسها على مستوى

[16] مقابلة فردية معمقة قام بها فريق البحث عبر الزوم مع صاحب مشروع متناهي الصغر في مدينة إدلب بتاريخ: 2022/01/01.

الواقع الاقتصادي والاجتماعي داخلها. وبالتالي تكتسي المحددات الخاصة بالجانب الاقتصادي والمالي خصوصيتها في ظل هذا الواقع.

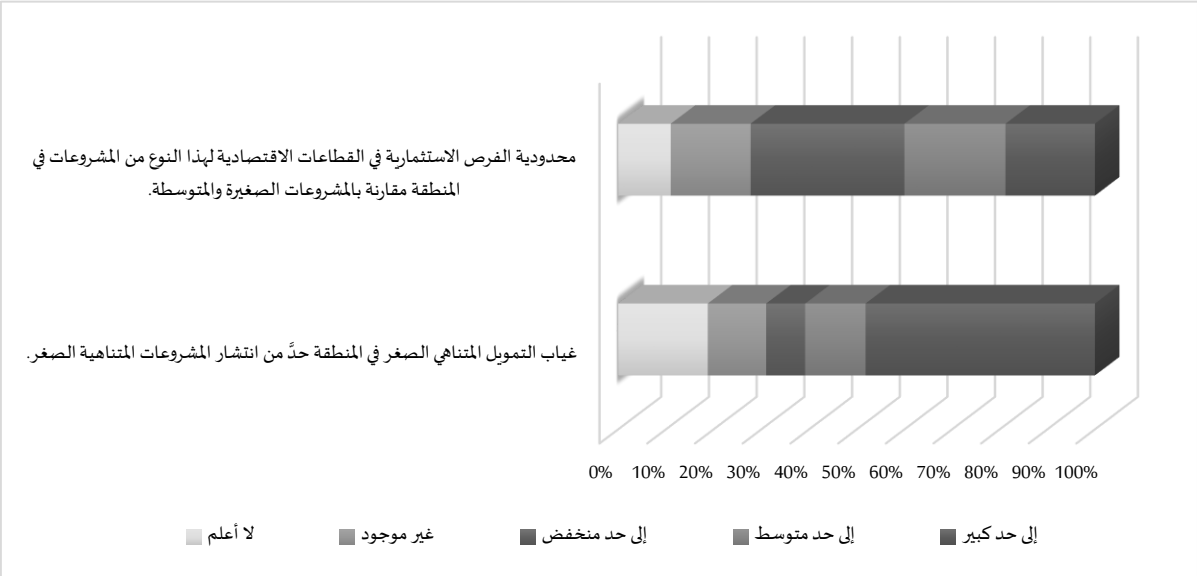

الشكل (13) يبين رأي العينة بالجانب الاقتصادي والمالي كمحدد في نجاح المشروعات المتناهية الصغر

فعلى صعيد الفرص الاستثمارية للمشروعات المتناهية الصغر تظهر النتائج تباين رأي العينة حول محدودية هذه الفرص مقارنة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الاقتصادية. وترى نسبة (16.7%) منها أن الفرص الاستثمارية موجودة ولا يمكن القول بالمطلق بمحدوديتها، في حين تتفق نسبة (32.2%) إلى حد منخفض حول هذه العبارة، بينما تتفق نسبة (21.2%) إلى حد متوسط، ونسبة (18.7%) إلى حد مرتفع بمحدودية هذه الفرص.

وقد تفسر هذه النتائج بتباين وجود هذه الفرص بين مناطق الدراسة إلى حدٍ ما، وكذلك من زاوية القطاع الاقتصادي الذي يوفر هذه الفرص، والقدرة للوصول لهذه الفرص من الذكور والإناث[17]. لكن بالمجمل يمكن القول: إن هناك عوامل تلعب دوراً هاماً في مدى توافر الفرص الاستثمارية لهذا النوع من المشروعات، يأتي في مقدمتها المناخ الاستثماري العام في هذه المناطق، والذي ما يزال دون المستوى المطلوب لجذب الاستثمارات في مستوياتها المختلفة، إذ ما يزال الوضع الاقتصادي والسياسي والمالي والاجتماعي غير المستقر يفرض نفسه، من حيث تأثيره في المخاطر المرتبطة بالاستثمار والعائدات المتوقعة منه، فعلى الرغم من قلة المتطلبات اللازمة للاستثمار في هذا النوع من المشروعات، وتمكن أصحابها من تحويل أفكارهم الاستثمارية إلى مشروعات قائمة، وبرأس مال منخفض نسبياً، إلا أن النسبة الأكبر من أصحاب هذه المشروعات في مناطق الشمال السوري يعتمدون على مدخراتهم الشخصية أو الاستدانة لتأمين رأس المال وتغطية المصاريف التشغيلية، وبالتالي يعد هذا الاستثمار ذا مخاطر لديهم في حال فشل المشروع وفقد رأس المال. أضف إلى ما

[17] خلود بركة وأسامة العاشور، منظور نسوي لإعادة الإعمار في الشمال السوري، مؤسسة فريدريش إيبرت، كانون الثاني، 2022: https://rb.gy/5o9w9s

سبق، غياب الملكية الفكرية في هذه المناطق، والتي تسهم في حفظ القيمة السوقية للمشروع، وتوسع من فرص نموه وازدهاره دون تعرضه للسرقة[18].

كذلك تؤثر حالة التعافي الاقتصادي المبكر في مدى انتشار الفرص المواتية لهذه المشروعات، فما يزال التعافي في مراحله الأولى، مع تباين حالته وحركيته بين القطاعات الاقتصادية وبين المناطق المختلفة في الشمال السوري، فعلى مدار الأعوام الماضية أثرت حالة التعافي في تكوين البيئة الاقتصادية المناسبة لاحتضان المشروعات المتناهية الصغر على مدى واسع، وبقيت هذه المشروعات محصورة بشكل أساسي في قطاعات التجارة والخدمات والصناعات الحرفية، وفي مناطق جغرافية محددة. إلى جانب ذلك، ترافقت حالة تأخر التعافي مع مستوى حوكمي غير فاعل فيما يرتبط بهذا النوع من المشروعات، وبدا ذلك بشكل واضح في غياب السياسات المشجعة للاستثمارات الصغيرة والمتناهية الصغر بشكل خاص، وعدم ملاءمة الواقع الضريبي المطبق في هذه المناطق لمتطلبات تشجيع الاستثمار لمثل هذا النوع من المشروعات.

وبدا واضحاً خلال الأعوام الماضية وجود اهتمام ملحوظ من قبل السلطات المحلية بالاستثمارات ذات الأحجام المتوسطة والكبيرة، على حساب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، كونها أكثر فائدة للاقتصادات المحلية وفق رؤيتها، وتجلى ذلك بشكل واضح في تأسيس عدد من المدن الصناعية في منطقة "درع الفرات"، وكذلك الجهود المبذولة من قبل المجالس المحلية لجذب المستثمرين لهذه المناطق، في سعي منها لتوطين الاستثمارات كبيرة الحجم، وتحريك العجلة الاقتصادية، إلا أن محاولاتها هذه لم تثمر وفق ما هو مرتجى حتى الوقت الحاضر، لعوامل ترتبط بالمناخ الاستثماري غير المشجع، وبالتالي فقدت هذه المناطق قيمة مضافة كبيرة كان من الممكن التعويل عليها للتخفيف من حدة البطالة ومستويات الفقر، وتنشيط سوق والعمل والحياة الاقتصادية بشكل عام، على اعتبار أن هذا النوع من المشروعات هو الأنسب للسياق المحلي ضمن هذه المناطق، نظراً لما تمتاز به من امتصاصها للصدمات، والقدرة على البقاء والاستمرار في الاقتصادات المضطربة وغير المستقرة، في الوقت الذي قد لا تصمد فيه المشروعات المتوسطة والكبيرة وتضطر للخروج من السوق.

في حين فرضت طبيعة النشاط الاقتصادي ضمن هذه المناطق نمطاً معيناً من المشروعات المتناهية الصغر، تركز جلها في قطاعي التجارة والخدمات والحرف اليدوية، والذي أسهم إلى حد كبير في شيوع المنافسة الاحتكارية، وعدم تدخل السلطات للحد منها، إلى جانب إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المستوردة، من دون مراعاة مدى تأثيرها على المنتج المصنع محلياً، وبالتالي تقلصت الفرص الاستثمارية وفقاً لذلك في هذا النوع من المشروعات، في عدد من القطاعات. كذلك افتقدت بيئة الأعمال في هذه المناطق وجود العناقيد الصناعية، والتي يمكن من خلالها تيسير روابط خلفية وأمامية بين المشروعات المتناهية الصغر والمشروعات ذات الأحجام الكبيرة، بما يحسن من القدرة التسويقية لهذه المشروعات، ويوفر لها إمكانات تسويق منتجاتها من المدخلات إلى المشروعات الكبيرة، وبالتالي زيادة الفرص الاستثمارية للمهتمين بهذه المشروعات.

[18] "مشاكل مُزمنة" تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في سورية، موقع الحل نت، 24-01-2022: https://rb.gy/cknkzs

في هذا السياق، يفرض محدد التمويل المتناهي الصغر Microfinance نفسه كأحد المحركات الأساسية لنمو وانتشار المشروعات المتناهية الصغر، وتعزيز فرص نجاحها واستدامتها، إذ يعد وسيلة رئيسة من وسائل تشجيع مساهمة الفئات محدودة الدخل والمهمشة في النشاط الاقتصادي والإنتاجي، وتنمية مشروعاتهم وتحسين دخلهم ومستوى معيشتهم، عبر خلق فرص العمل بكلفة استثمارية متدنية، وبالتالي يسهم في التخفيف من البطالة وتحسين مداخيل الأسر، وهو ذو أثر إيجابي في زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصادات المحلية، ويمثل حلاً ناجعاً لتقديم الخدمات والمنتجات المالية المختلفة للفئات التي لا تتمكن من الوصول إليها من خلال القطاع المصرفي. وبالتالي فإن القدرة على تعزيز النفاذ لتمويل هذه المشروعات هو أداة فعالة للقضاء على الفقر، وإرساء الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأفراد.

غير أن الخصوصية التي تتسم بها بيئات العمل في مناطق النزاع تفرض نفسها على طبيعة التمويل وآلياته لدى القطاع الخاص، ففي حين يعتمد التمويل المتناهي الصغر في بيئات العمل المستقرة على نموذج محدد لتقديم الخدمات والمنتجات المالية، من خلال كيانات متخصصة ومعتمدة من قبل الحكومة، وقوانين ناظمة لنشاط هذه الكيانات، يشهد هذا النوع من التمويل في بيئات العمل غير المستقرة عموماً غياباً شبه كلي أو جزئي، ويواجه تحديات كبيرة لتنظيمه وقوننته في ظل هشاشة الوضع الأمني والاقتصادي والحوكمي.

وتتفق عينة الدراسة إلى حد كبير بنسبة (48.16%) على أن غياب التمويل المتناهي الصغر مؤسساتياً ساهم في الحد من انتشار المشروعات المتناهية الصغر لدى القطاع الخاص، في مناطق الشمال السوري، كما يبين الشكل (13). وبدا هذا الأمر واضحاً مع تدني نسبة هذه المشروعات، وتمركزها في أنشطة محددة، وقصور مصادر تمويلها، واعتمادها بشكل كبير على التمويل الذاتي البسيط، عبر اللجوء إلى المدخرات الشخصية ومساعدات الأصدقاء والأقارب، أو الاعتماد على الاقتراض الشخصي، أو بيع المقتنيات الشخصية.

وفي هذا السياق، يجدر القول إن الحكومة السورية لم تول المشروعات المتناهية الصغر قبل عام 2011 الأهمية التي تستحقها، وبدا هذا واضحاً من حيث محدودية الدعم المقدم على مستوى جميع المحافظات، وعدم كفايته، والتحيز في مناطق تقديمه، إلى جانب صعوبة الحصول على هذا الدعم بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة[19]. ووجود فجوة ضخمة بين الطلب المحتمل والعرض الموجود لخدمات التمويل المتناهي الصغر، مع افتقاد العديد من المناطق في سورية لتواجد مؤسسات التمويل الصغير[20]، ومنها المناطق التي تناولتها الدراسة. وتتقاطع جزئية غياب مؤسسات التمويل المتناهي الصغر مع غياب المؤسسات المصرفية والمالية بشكل عام عن هذه المناطق، منذ خروجها عن سيطرة الحكومة في عام 2013. وخلال الأعوام الماضية شكّل القطاع المالي أحد أبرز التحديات لعملية التعافي الاقتصادي في هذه المناطق، مع تأخر الخطوات اللازمة لحوكمته، والهشاشة التي اعترت الكيانات الحوكمية المسؤولة عن الإشراف عليه[21]. وبالتالي أسهم هذا

[19] مقابلة فردية معمقة قام بها فريق البحث عبر الزوم مع المدير التنفيذي لصندوق حياة لتمويل المشاريع الصغيرة بتاريخ: 2023/05/10.

[20] سورية: تقييم سوق التمويل المتناهي الصغر، مؤسسة التمويل الدولية، مجموعة البنك الدولي، يوليو/تموز 2008.

[21] محمد العبدالله وآخرون، حوكمة القطاع المالي في الشمال السوري: الواقع والتحديات، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 08-05-2023.

الواقع في عدم تهيئة المقومات اللازمة لظهور مثل هذا النوع من المؤسسات التمويلية المتخصصة لدعم المشروعات المتناهية الصغر لدى القطاع الخاص.

إلى جانب ذلك، ما يزال الاستقرار الأمني والاقتصادي في هذه المناطق عاملاً معوقاً لأي مبادرات في هذا السياق، فالحساسية التي يفرضها العمل في قطاع التمويل في مناطق النزاع، وما يرتبط بها من مخاطر التشغيل، ومخاطر الائتمان لدى هذه المؤسسات، وعدم وجود ضمانات موثوقة من السلطات المحلية، وتنسيق عالٍ معها، ما يزال يشكل تحدياً لأي جهة داخلية أو خارجية لإنشاء هذا النوع من المؤسسات المالية المتخصصة ضمن هذه المناطق. أضف إلى ذلك مدى قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع السياق المحلي بمتغيراته المتعددة ذات الصلة، اقتصادياً ومجتمعياً وأمنياً، في ظل بيئة تفرض فيها منظمات المجتمع المدني نفسها مؤخراً في قطاع التمويل المتناهي الصغر، من خلال المنح المالية الصغيرة المستردة وغير المستردة، وغيرها من التسهيلات التمويلية الأخرى[22]، وما تتمتع به هذه المنظمات من خبرة في السياق المحلي، وقدرة على الوصول لمختلف المناطق والأفراد الساعين لخدمات التمويل المتناهي الصغر[23]. ويُعزى النجاح النسبي للمنظمات في جزء منه إلى حجم الطلب الكبير على التمويل المقدم من قبلها مقابل محدودية العرض، على الرغم من عدم كفاية مبالغ التمويل في كثير من الأحيان لتغطية تكاليف المشروعات أو القدرة على تنميتها[24].

ولا يخفى في هذا السياق تواجد "صندوق الائتمان لإعادة إعمار سورية"، الذي بدأ يبرز دوره منذ عام 2021، بتقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر في هذه المناطق، وهو صندوق ائتماني متعدد المانحين، أُسس في عام 2013، بهدف إعادة الإعمار الاقتصادي والتنموي في مناطق خارج سيطرة النظام. لكن نشاط الصندوق بقي محدوداً في القطاع المالي، مع تسجيل مشروع واحد في هذا القطاع، وهو منشأة الإقراض المتجدد لدعم استعادة سبل العيش في شمال شرق سورية في عام 2021. وتهدف المنشأة لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتعزيز نمو واستدامة المؤسسات الفردية. ويحصل المتقدمون الذين يتم اختيارهم على برامج وخدمات مالية، مثل القروض الصغيرة وقروض التنمية، بالإضافة إلى خدمات غير مالية، تشمل التنمية والتدريب والإرشاد ومحو الأمية المالية، لكي يتمكنوا من بدء الأنشطة التجارية المدرّة للدخل وتنميتها. كما تحظى الفئات المستهدفة بفرص زيادة قدراتها إلى الوصول للمستلزمات والأسواق المحلية، والإحالات لكي يتمكنوا من تنمية أعمالهم وتعزيز استدامتها[25].

في حين سجل التمويل الإسلامي المتناهي الصغر تواجده في مناطق الشمال السوري عبر عدد من منظمات المجتمع المدني، ويأتي في طليعة مقدمي هذا التمويل صندوق حياة للتمويل الأصغر، المؤسس بتاريخ 2014/08/01، والذي ينشط في كل من ريف حلب الغربي، وريف إدلب الجنوبي، وريف حلب الشرقي، عبر وحدات تمويل ميدانية. وقد بلغ عدد المشروعات المتناهية الصغر الممولة عن طريق صندوق حياة 4007 مشروعات، حتى تاريخ 15-05-2023، وما قيمته 4.146.540 دولار أمريكي. مع معدل سداد للقروض بلغت نسبته 99.93%، وعدم فشل أي من المشروعات الممولة منذ بدء عمل الصندوق

[22] "صندوق حياة"... قروض للمشروعات الصغيرة في الشمال السوري، موقع العربي الجديد، 12-09-2022: https://rb.gy/pdxsmp

[23] من كسب يدي قروض عمل صغيرة، موقع حكايات سورية، 14-01-2020: https://rb.gy/0jgwue

[24] مقابلة أجراها فريق البحث مع نيفين حوتري مديرة وحدة دعم وتمكين المرأة عبر منصة zoom بتاريخ: 10-3-2022.

[25] تأسيس منشأة الإقراض المتجدد لدعم استعادة سبل العيش في شمال شرق سورية، صندوق الائتمان لإعادة إعمار سورية: https://cutt.ly/DMt3994

حتى الوقت الحاضر. وقد بلغ الحد الأدنى للقرض 100 دولار أمريكي، في حين بلغ الحد الأعلى 3200 دولار أمريكي. ويعتمد الصندوق على فكرة توزيع التمويل على عدد من المحافظ المتخصصة، ليخدم أكثر من شريحة سوقية محتاجة لهذا التمويل. وبالتالي يمثل التمويل الإسلامي أحد الركائز الهامة التي أثبتت نجاحها في هذه المناطق، مع ضرورة تقديم الدعم اللازم لنموه بعد الإقبال الكبير عليه من أصحاب المشروعات المتناهية الصغر، لأسباب ترتبط بالنزعة الدينية السائدة في هذه المناطق، وطبيعة منتجات التمويل الإسلامي الملائمة لمتطلباتهم وإمكانتهم[26].

كذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار التباين في البيئات الاقتصادية بين هذه المناطق، والمتطلبات التمويلية الخاصة بكل منها، لتنشيط القطاع الخاص، وكبر حجم الاحتياجات التمويلية المطلوبة لذلك[27]، وبالتالي سيعتمد نجاح هذه المؤسسات على مستوى الملاءة المالية لها، وخبرتها السابقة للعمل في المناطق غير المستقرة، ومستوى التعاون والتنسيق مع جميع المكونات ذات الصلة بالقطاع المالي، وقدرتها على تقديم منتجات وخدمات مالية للمشروعات المتناهية الصغر ملائمة للسياق المحلي، بمختلف مكوناته ومتغيراته، تراعى فيها الاستدامة في جانبيها الاقتصادي والتنموي، كما في حالة النازحين داخلياً والذين يشكلون كتلة وازنة في هذه المناطق[28]، وغيرها من الخصائص ذات الصلة بنجاح هذا النوع من التمويل في هذه المناطق.

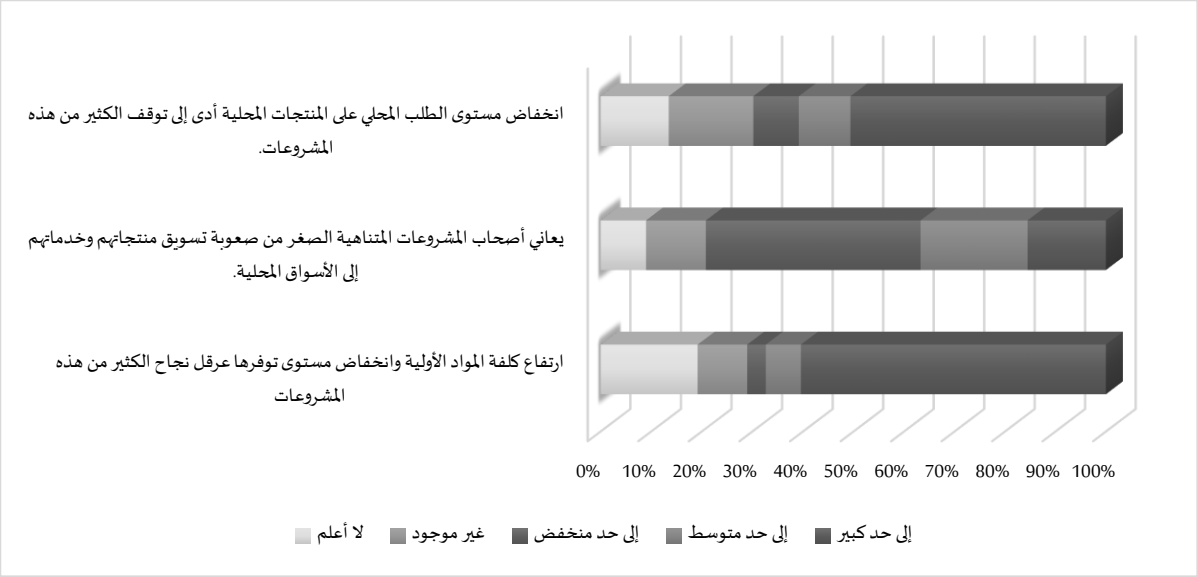

الشكل (14) يبين رأي العينة بالجانب الاقتصادي والمالي كمحدد في نجاح المشروعات المتناهية الصغر

في إطار المحددات الاقتصادية تبرز أيضاً قضايا الإنتاج، والطلب على منتجات وخدمات المشروعات المتناهية الصغر. إذ تتفق عينة الدراسة إلى حد كبير بنسبة (60.4%) على أن ارتفاع كلفة المواد الأولية وانخفاض مستوى توفرها عرقل نجاح الكثير من هذه المشروعات، ففي ظل تقلص الاقتصاد الإنتاجي على المستوى الكلي تواجه هذه المناطق نقصاً حاداً في

[26] مقابلة فردية معمقة قام بها فريق البحث عبر الزوم مع المدير التنفيذي لصندوق حياة لتمويل المشاريع الصغيرة بتاريخ: 2023/05/10.

[27] شح تمويل المشاريع الصغيرة لمهجري شمال سوريا يفاقم المعاناة، موقع أورينت نت، 08-2020-08: https://rb.gy/iseviz

[28] محمد العبدالله، واقع سبل العيش في مخيمات النزوح: دراسة حالة في مناطق الشمال السوري، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 07-11-2018: https://rb.gy/aknzr9

مستلزمات الإنتاج والمواد نصف المصنعة محلياً، وارتفاع أسعارها بشكل لا يتناسب والكلف التشغيلية لأصحاب المشروعات الصغيرة[29]. أضف إلى ذلك النقص الحاد في المواد الأولية المحلية اللازمة للصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وارتفاع كلفة الحصول عليها، وتعدد سلسلة التوريد[30]. ناهيك عن صعوبة توفير الخدمات العامة كالماء والكهرباء لهذه المشروعات، بسبب ارتفاع الطلب عليها، وتزويدها بشكل متقطع وغير منتظم، إلى جانب ارتفاع كلفة الحصول عليها[31].

ومما عزز من ارتفاع تكاليف الإنتاج إغراق الأسواق بمستلزمات الإنتاج والمواد الأولية المستوردة، وبيعها في الأسواق المحلية بأسعار لا تتناسب مع الكلف التشغيلية لهذه المشروعات، والعوائد المنتظرة منها، أضف إلى ذلك، انتشار مدخلات الإنتاج الصناعي والزراعي ذات الجودة المنخفضة والتي أثرت بشكل كبير على جودة المنتجات المحلية من المواد المصنعة والمحاصيل الزراعية[32]. وبالتالي ومع غياب أي حلول فعالة من قبل السلطات المحلية خلال الأعوام الماضية للحد من هذه المشكلات تفاقمت معاناة أصحاب هذه المشروعات، وتوقف الكثير منها، في ظل غياب الجدوى الاقتصادية من الاستمرار بها.

في السياق ذاته، شكل الطلب المتدني على منتجات وخدمات المشروعات المتناهية الصغر، وصعوبة تسويقها وبيعها ضمن الأسواق المحلية تحدياً كبيراً لأصحاب هذه المشروعات. وتتفق العينة إلى حد كبير بنسبة (50.6%) على أن انخفاض مستوى الطلب على هذه المنتجات في الأسواق المحلية أدى إلى توقف الكثير منها[33]. فقد أسهم ضعف الترابطات الأمامية والخلفية بين هذه المشروعات ووالمشروعات الأكبر حجماً بتحمل أصحاب المشروعات الصغيرة مسؤولية تسويق منتجاتهم إلى المستهلك النهائي، مع افتقادهم لأي دعم من السلطات المحلية لضمان حصتهم من الطلب في الأسواق المحلية، من خلال السياسات الحمائية للمنتج المحلي. ولكن ذلك لا ينفي تمكن بعض هذه المشروعات من الوصول للأسواق المحلية وتحقيق بعض النجاح، اعتماداً على جودة المنتج وحاجة السوق[34]، والأسعار المناسبة للزبائن، وغياب المنافسة غير المشروعة.

كذلك تتفق العينة إلى حد متوسط بنسبة (42.44%)، كما يبين الشكل (14)، على وجود مصاعب لدى أصحاب هذه المشروعات في تسويق منتجاتهم وخدماتهم للأسواق المحلية، فقد لعب غياب سياسة مدروسة للاستيراد دوراً في التأثير السلبي على المنتجات المحلية المصنعة، وعدم منح هذه المنتجات ميزات تفضيلية على المنتجات المستوردة لتعزيز صمودها واستمرار الطلب عليها، وبالتالي فوت ذلك أيضاً الفرصة على هذه المشروعات لتغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها، لضيق نطاق الأسوق المحلية في هذه المناطق، أو لانخفاض الطلب عليها، كذلك

---

[29] مهجّر يصنّع آلة لعصر البندورة والمواد الغذائية بريف إدلب، السورية نت، 01-08-2022: https://rb.gy/nltodu

[30] اقتصاد سوري، المشاريع الصغيرة في الشمال السوري.. التحديات والفرص، قناة حلب اليوم، 15-01-2023: https://bit.ly/3plX5kP

[31] مقابلة فردية معمقة قام بها فريق البحث عبر الزوم مع صاحب مشروع متناهي الصغر في مدينة إدلب بتاريخ: 2022/01/01.

[32] معتز توكل ومحمد العبد الله، تقييم واقع وفاعلية برامج سبل العيش الزراعية في منطقتي درع الفرات وعفرين، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 02-08-2021: https://rb.gy/fjnmd5

[33] انهيار الليرة التركية وانخفاض الطلب يتسببان بتوقف معامل لأحجار البلوك بريف إدلب، وكالة نورث برس، 27-01-2022: https://rb.gy/3rokdj

[34] مشاريع زراعة الفطر منزلياً تتحول لمشاريع استثمارية ناجحة، تلفزيون سورية، 11-01-2022: https://rb.gy/m7jgto

فوت الفرصة على الاقتصادات المحلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي، من خلال قدرة هذه المشروعات على تلبية احتياجات السوق المحلية، والتخفيف من السلع المستوردة قدر الإمكان، وبالتالي لم تتمكن المنتجات المحلية من منافسة المنتجات المستوردة. أضف إلى ذلك تفشي الممارسات غير المشروعة لبعض التجار لاستيراد المنتجات وإغراق الأسواق المحلية، والتهرب الضريبي، وتهريب المنتجات الرديئة إلى الأسواق المحلية، وغيرها من الممارسات الأخرى. فقد أصبح من المتعارف عليه في هذه المناطق أن هذه الممارسات هي نتاج تشكل شبكات تجارية ذات ارتباطات مع أصحاب النفوذ في السلطة المحلية والفصائل العسكرية، التي تستهدف التربح من أي فرصة اقتصادية سانحة لها بغض النظر عن مدى تأثيرها السلبي على الاقتصادات المحلية في هذه المناطق.

المحددات المرتبطة بالجانب الاجتماعي والأمني

يمثل المجتمع المحلي بمكوناته المختلفة الحاضنة الرئيسة لنجاح المشروعات المتناهية الصغر، فبقدر إيمانه بأهمية هذه المشروعات وتوطيدها لديه عبر تأمين ما أمكن من مقومات لازمة لها، بقدر ما سيتكمن من تجاوز التبعات الاقتصادية للنزاع مستقبلاً. ويرتبط ما سبق بشكل وثيق بمدى توافر روح المبادرة والريادة لدى أفراد المجتمع، والتي تفتح الباب واسعاً لخلق الفرص وتنمية سبل العيش عبر استغلال ما هو متاح من موارد محلية لتحقيق ذلك[35].

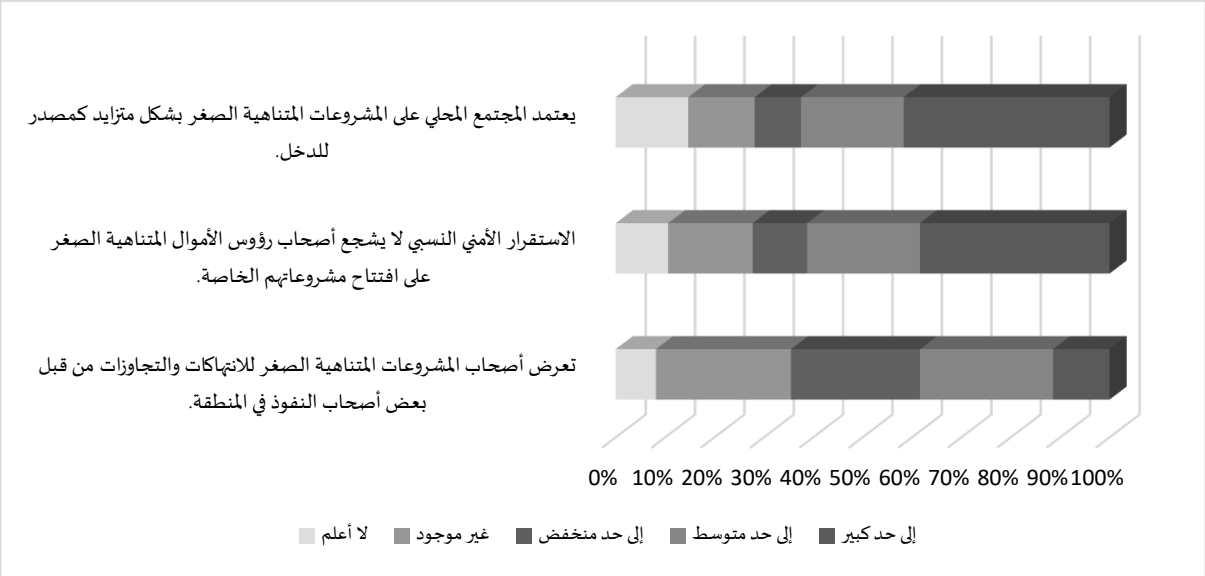

الشكل (15) يبين رأي العينة بالجانب الاجتماعي والأمني كمحدد في نجاح المشروعات المتناهية الصغر

وفي هذا السياق، تتفق عينة الدراسة إلى حد كبير بنسبة (41.63%) على أن المجتمع المحلي في هذه المناطق يعتمد بشكل متزايد على المشروعات المتناهية الصغر كمصدر للدخل، فمع تضاؤل فرص العمل النظامية لدى شريحة واسعة من المجتمع، وارتفاع معدلات البطالة، وقلة الدعم الإغاثي، وعدم كفايته في العديد من المناطق، ومحدودية المنح المالية المقدمة من المنظمات العاملة في هذه المناطق؛ بدأ ينمو توجه لدى الأفراد للولوج إلى قطاع المشروعات المتناهية الصغر،

[35] "ماكينة الفلافل" تصنيع محلي تنتج أكثر من 2000 قرص فلافل في الساعة، قناة Tele orient، 2022-03-03: https://rb.gy/0knknf

مستغلين ما لديهم من مدخرات وخبرات وعلاقات لتأسيس مشروعاتهم الخاصة، في قطاعات اقتصادية عدة[36]، ومستلهمين من التجارب الناجحة التي تم تحقيقها لدى بعض المشروعات في مجتمعاتهم المحلية.

وقد طغى نمط الملكية الفردية أو العائلية على النسبة الأكبر من هذه المشروعات، ووجد فيها الكثير من الأفراد ضالتهم لقدرتها على توفير فرص عمل بكلفة استثمارية منخفضة، نظراً لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم، الذي يتصف أسلوب الإنتاج فيه بكثافة العمل وقلة رأس المال، إلى جانب ما تمتاز به هذه المشروعات من سهولة التكيف والديناميكية، والقدرة على التفاعل بمرونة مع متغيرات السوق المحلية[37].

أضف إلى ذلك، أن الكثير من النسوة في مناطق الشمال السوري وجدن في هذه المشروعات ضالتهن، وخاصة في قطاع الصناعات الحرفية والمشغولات اليدوية المنزلية، وغيرها من الصناعات المتناهية الصغر[38]، إذ أتاحت إشراكهن في العملية الإنتاجية[39]، ووفرت لهن الاستقلال الاقتصادي لتأمين احتياجاتهن الأساسية، وأسهمت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لهن.

وتكمن الأهمية الاجتماعية لهذه المشروعات في أنها تحقق العدالة في توزيع الثروة، والتنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف فئات السكان والمناطق. وتساعد على استغلال الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، لكونها تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشروعات الكبيرة، وبالتالي تسهم في تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة.

كذلك أصبح هناك إدراك متزايد من قبل السكان المحليين في مناطق الدراسة بأهمية هذه المشروعات، لقدرتها على تحفيز المشاركة الشعبية في بناء الاقتصادات المحلية، وتوفير فرص العمل، وحل مشكلة البطالة المتفاقمة في هذه المناطق، وما تفرزه من أبعاد اجتماعية خطيرة، مثل اللجوء لأساليب الكسب غير المشروع للمال، والتطرف والعنف والاكتئاب والمشكلات النفسية، وتأخر سن الزواج لدى الشباب بسبب عدم وجود دخل ثابت. وبالتالي تستهدف هذه المشروعات في حال نجاحها الوصول لمجتمع أكثر أماناً واستقراراً[40].

رغم ما تقدم من الأهمية التي يوليها المجتمع المحلي للمشروعات المتناهية الصغر، واعتماده المتزايد عليها كمصدر للدخل، يبرز الجانب الأمني كأحد المحددات البارزة الذي ما يزال يشكل استقراره النسبي معوقاً أساسياً لنجاح الاستثمارات في القطاع الخاص بشكل عام، وفي قطاع المشروعات المتناهية الصغر بشكل خاص في مناطق الشمال السوري. وتتفق عينة الدراسة إلى حد كبير بنسبة (38.36%)، وإلى حد متوسط بنسبة (22.85%)، على دور الاستقرار الأمني النسبي في عدم تشجع أصحاب رؤوس الأموال المتناهية الصغر في الاستثمار في قطاع المشروعات المتناهية الصغر.

---

[36] لدعم المواشي...شاب في ريف حلب يطلق مشروع "إنبات منزلي"، السورية نت، 19-02-2022: https://rb.gy/p2kmvu

[37] مقابلة فردية معمقة قام بها فريق البحث عبر الزوم مع صاحب مشروع متناهي الصغر في مدينة إدلب بتاريخ: 2022/01/01.

[38] اقتصاد سوري، المشاريع الصغيرة في الشمال السوري.. التحديات والفرص، قناة حلب اليوم، 15-01-2023: https://bit.ly/3BtdaxR

[39] الورشات الصغيرة في الشمال السوري .. خيار الأهالي للبقاء وتحدي ظروف الحرب، موقع TRT عربي، 16-11-2020: https://rb.gy/qbmzfy

[40] مقابلة أجراها فريق البحث مع نيفين حوتري مديرة وحدة دعم وتمكين المرأة عبر منصة zoom بتاريخ: 10-3-2022.

فعلى مدار الأعوام الماضية شهدت مناطق الشمال السوري تحسناً نسبياً في واقعها الأمني، إلا أن هذا التحسن لم يتبلور في شكل يمكن الاعتماد عليه لتأسيس بيئة محلية حاضنة للاستثمار في القطاع الخاص، ويبدو الترابط وثيقاً بين تردي الواقع الاستثماري وتردي الواقع الأمني، ولم تتمظهر سيطرة الفصائل العسكرية في مناطق النفوذ التركي في إرساء الاستقرار الأمني المطلوب فما زالت هذه المناطق تشهد العديد من الانتهاكات الأمنية، التي تتجلى أبرز جوانبها بالوتيرة المستمرة لعمليات الاغتيال ومعدلاتها المرتفعة، والتي تعد مؤشراً هاماً على تدهور حالة الاستقرار الأمني وتدني القدرة على ضبطه[41]، إلى جانب عمليات الخطف والسرقة وغيرها من الانتهاكات الأخرى، عدا عن استهدافها من قبل قوات نظام الأسد والمليشيات التابعة له وقوات قسد بالقصف المدفعي والصاروخي بشكل متكرر.

أضف إلى ذلك، أن الفصائل العسكرية المنضوية تحت مظلة الجيش الوطني شكلت خلال الأعوام الماضية مكوناً أساسياً في الحياة الاقتصادية ضمن مناطق تواجدها، وقد انعكس انخراطها في الاقتصادات المحلية بشكل سلبي على الواقع الاستثماري، لمحاولتها الهيمنة على الفرص الاستثمارية المربحة، وتشكيل شبكات اقتصادية داخلية لتحقيق هذا الهدف. كذلك عملت الفصائل العسكرية على استثمار مواقع تواجدها داخل وخارج بعض المدن لفرض الأتاوات والضرائب على السكان المحليين، كالتجار والمزارعين وأصحاب رؤوس الأموال والمشروعات[42]. وقد أسهم هذا الواقع في إحجام أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين بمختلف فئاتهم عن الدخول في أي استثمارات ما لم يتم توفير الضمانات الأمنية لهم، وبالتالي فإن زيادة النفوذ الاقتصادي والأمني لهذه الفصائل، وزيادة مستوى تحكمها بمقدرات اقتصاد هذه المناطق أدى إلى تقليص فرص المنافسة الاقتصادية العادلة، بعد أن أصبح تدخلهم يلغي أو يضعف دور التجار والمستثمرين الصغار.

في مناطق حكومة الإنقاذ لا يخفى أثر الجهات المتنفذة لدى الهيئة في الحياة الاقتصادية ضمن هذه المناطق، ومحاولة إثراء نفسها عبر أي فرصة اقتصادية متاحة، مستفيدة من حالة المركزية الواسعة، والسطوة الأمنية للهيئة في إنفاذها لقوانينها، إلا أن هذا النفوذ لم يتمظهر بشكل مؤسساتي محوكم ذي سياسات تنموية مستدامة فيما يرتبط بالاستثمارت في القطاع الخاص، بل يغلب عليها السياسات المصلحية، التي تحاول استغلال الفرص الاقتصادية بشكل مباشر، أو من خلال فرض الضرائب في هذا لقطاع على مختلف المشروعات الاستثمارية لصالح شبكة من المتنفذين التابعين للهيئة، وإلباس هذه السياسات لبوس المصلحة العامة[43].

لكن بالمقابل كان هناك تباين لدى عينة الدراسة فيما يتعلق بتعرض أصحاب المشروعات المتناهية الصغر للانتهاكات والتجاوزات من قبل بعض أصحاب النفوذ في مناطق الدراسة، وتتفق العينة إلى حد متوسط وإلى حد منخفض، وبنسبة (26.93%) و(26.12%) على التوالي على وجود هذه الظاهرة، بينما ترى نسبة (27.34%) عدم وجود هذه الظاهرة. ويعزى تباين هذه النسب إلى تباين حالة الاستقرار الأمني، وشيوع الانتهاكات من قبل أصحاب النفوذ من الفصائل العسكرية

(41) الاغتيالات في مناطق المعارضة، تقرير دوري نصف سنوي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية: https://rb.gy/fk7dy7

(42) مقابلة فردية معمقة قام بها فريق البحث عبر الزوم مع صاحب مشروع تربية نحل في مدينة عفرين بتاريخ: 2022/01/18.

(43) محمد العبد الله وآخرون، حوكمة القطاع المالي في الشمال السوري: الواقع والتحديات، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 00-02-2023.

وغيرها من الجهات الأخرى، إذ تنخفض هذه الظاهرة في مناطق حكومة الإنقاذ، بينما سجلت حالات لوجود مثل هذه الانتهاكات والتجاوزات في مناطق النفوذ التركي[44]، كما يبين الشكل (15).

في حين يفرض تباين الاستقرار الأمني نفسه بين مناطق الشمال السوري كأحد المحددات لنجاح المشروعات المتناهية الصغر، تُطرح قضية تباين مستويات نجاح هذه المشروعات بين مناطق الدراسة، وهل هناك تمايز بين هذه المناطق في مستويات هذا النجاح، وما العوامل التي تفسر هذا التمايز؟. وتتفق عينة الدراسة إلى حدٍ متوسط بنسبة (45.30%) بوجود تباين بين هذه المناطق في نجاح هذه المشروعات واستمرارها، بينما تتفق إلى حدٍ منخفض بنسبة (19.59%) مع وجود هذا التباين. في حين ترى نسبة (17.14%) عدم وجود هذا التباين.

في ظل غياب إحصاءات موثقة عن المشروعات المتناهية الصغر لدى القطاع الخاص، من حيث العدد والتوزع الجغرافي والقطاعي ومعدل الاستمرارية، وغيرها من المعلومات ذات الصلة من قبل السلطات المحلية، فإن القدرة على تحديد مستويات النجاح تبقى تقديرية، بناءً على مشاهدات وتقديرات الأفراد المطلعين على واقع هذه المشروعات في مناطق الدراسة، وعليه تؤشر عدد من الحالات إلى أن مناطق النفوذ التركي بشكل عام تتميز بسهولة ممارسة الأعمال من قبل أصحاب المشروعات المتناهية الصغر، لتساهل السلطات المحلية في متطلبات الترخيص ودفع الضريبة والرقابة المالية والفنية على هذه المشروعات، كنوع من الدعم لها للاستمرار والانتشار في هذه المناطق، وبل في تقديم الدعم لها من قبل هذه السلطات بما أتيح لها من إمكانات، إلى جانب توافر المواد الأولية والمستلزمات الخاصة بهذا النوع من المشروعات بكلف مناسبة إلى حدٍ ما لتأسيسها، وتحقيق العوائد المناسبة منها. في حين تواجه هذه المشروعات رقابة صارمة من قبل السلطات المحلية في مناطق حكومة الإنقاذ، وإلزامها بالترخيص ودفع الضرائب، من دون تقديم أي شكل من أشكال الدعم لها، أو محاولة تذليل الصعوبات التي تواجهها[45].

[44] انتهاكات واعتداءات ... فصائل "الجيش الوطني" تواصل سرقة محصول الزيتون في عفرين، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 29-10-2022: https://rb.gy/qshyid

[45] مقابلة فردية معمقة قام بها فريق البحث عبر الزوم مع صاحب مشروع متناهي الصغر في مدينة إدلب بتاريخ: 2022/01/01.

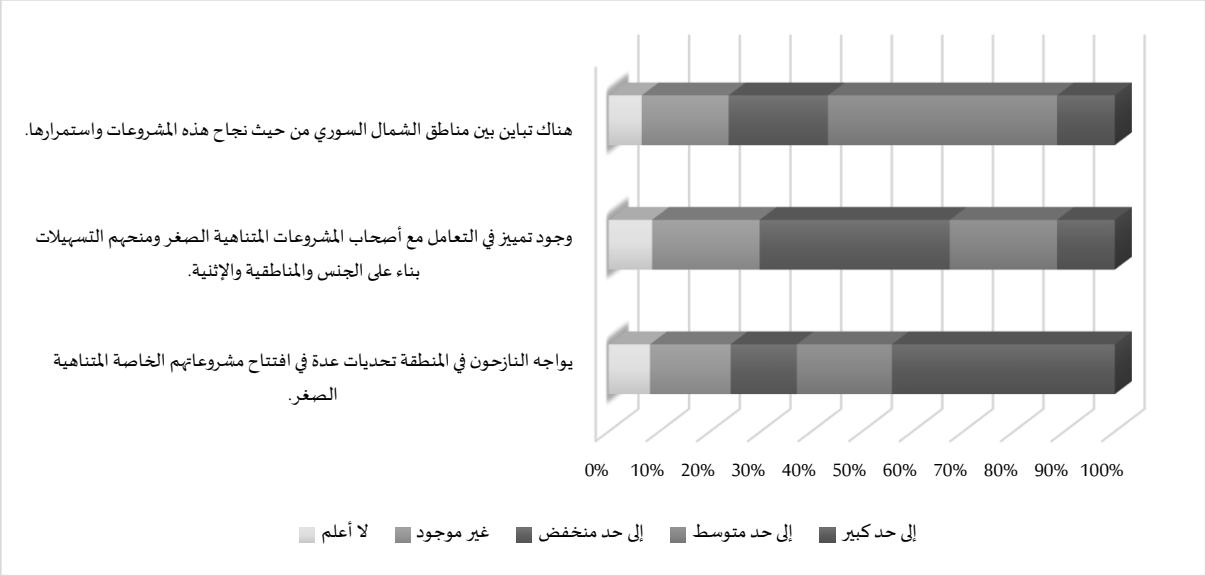

الشكل (16) يبين رأي العينة بالجانب الاجتماعي والأمني كمحدد في نجاح المشروعات المتناهية الصغر

في السياق ذاته، فإن كيفية تفاعل المجتمعات المحلية مع أصحاب هذا النوع من المشروعات، يظهر وجود تميز في التعامل معهم فيما يتعلق بتقديم التسهيلات بناء على خصائص أصحاب هذه المشروعات، كالجنس والإثنية والمناطقية وغيرها من الخصائص ذات الصلة، إذ تتفق عينة الدراسة إلى حد متوسط وبنسبة (37.55%) بوجود هذا التميز في التعامل، بينما تتفق إلى حد منخفض بنسبة (21.22%) حول وجود ذلك، في حين ترى نسبة (21.22%) من العينة عدم وجود هذه الظاهرة. وتتباين مناطق الدراسة وفق النسب السابقة في كيفية التعاطي مع أصحاب هذه المشروعات تبعاً لعوامل عدة، ففي بعض المناطق يسود الطابع المحافظ لدى المجتمع المحلي، الذي لا يتقبل عمل المرأة في بعض أنواع المشروعات[46]، وبالتالي تواجه الإناث بعض التحديات في تأسيس واستمرار مشروعاتهن، وفي مناطق أخرى يشيع نوع من التحيز الإثني لدى أبناء المجتمع المحلي في التعامل مع أصحاب هذه المشروعات، وتقديم العوامل المكنة لنجاحهم. وتتفاوت هذه الظاهرة في حدتها واستمراريتها بين منطقة وأخرى تبعاً لعوامل عدة، كالمنافسة وحجم السوق المحلية ومدى تفاعل المكونات الإثنية داخل المجتمع المحلي. وفي هذا السياق، سجلت محاولات عدة من قبل المجالس المحلية المهجرة لدعم أبناء مناطقها ضمن أماكن نزوحهم في الشمال السوري، في ضوء التحديات التي يواجهونها في تأمين سبل العيش[47].

أثرت حركات النزوح المتعددة على بعض أصحاب المشروعات المتناهية الصغر بسبب تغير بيئة العمل، وعدم توافر متطلبات هذه المشروعات أحياناً، وعدم تقبل المجتمع المحلي لها[48]. بينما يواجه بعض النازحين من أصحاب هذه المشروعات، القاطنين في مخيمات النزوح، صعوبة في افتتاح مشروعاتهم الخاصة وإدارتها، وفي توافر البنية التحتية اللازمة لبعض أنواع هذه المشروعات، ومدى قدرتهم على تأمين مستلزماتها من المواد الأولية، وتسويق المنتجات للأسواق المحلية بسبب الصعوبة في التنقل من وإلى هذه المخيمات، لأسباب أمنية وتنظيمية تفرضها إدارة المخيمات، ومدى تقبل

[46] مبادرة نسائية توجت بنشأة شركة لصناعة الصابون بإدلب، موقع الحل نت، 15-12-2021: https://rb.gy/rbizjc

[47] منح صغيرة لمهجري الغوطة في الشمال، جريدة عنب بلدي، 20-05-2018: https://rb.gy/lulq3u

[48] مقابلة فردية معمقة قام بها فريق البحث عبر الزوم مع صاحب مشروع تربية نحل في مدينة عفرين بتاريخ: 2022/01/18.

المجتمعات المحلية لمنتجات وخدمات مشروعاتهم، إلى جانب غيرها من الصعوبات والتحديات ذات الصلة التي أثرت بشكل كبير على نجاح هذه المشروعات[49]. وقد سجلت محاولات من قبل بعض الجهات لتأهيل الشباب في هذه المخيمات عبر افتتاح دورات تدريب مهنية لإكسابهم القدرة على الولوج إلى سوق العمل[50]. وتتفق العينة إلى حد كبير بنسبة (44%) حول التحديات التي يواجهها النازحون في افتتاح مشروعاتهم كما يبين الشكل (16).

المحددات المرتبطة بخصائص المشروعات المتناهية الصغر

رغم أهمية المشروعات المتناهية الصغر في جانبيها الاقتصادي والاجتماعي في مناطق الشمال السوري، كما بينا سابقاً، والإقبال المتزايد عليها من قبل الأفراد كمصدر للدخل؛ تفرض الخصائص الحالية لهذه المشروعات نفسها كمحدد في مدى نجاحها داخل هذه المناطق، فمن ناحية يسود تصور لدى الأفراد الراغبين في الدخول بهذا النوع من المشروعات بانخفاض مستوى جدواها الاقتصادية، مما قلل من أهميتها لديهم، وتتفق عينة الدراسة إلى حد كبير بنسبة (43.67%) حول هذه الجزئية. فقد فرضت كلفة تأسيس هذه المشروعات، والتكاليف التشغيلية المرتفعة لها، وغياب مصادر التمويل الرسمي تحدياً كبير للمضي في تأسيسها. كما فرضت المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها هذه المناطق هي الأخرى نفسها، وفي طليعتها التضخم الذي يعد سبباً رئيساً لارتفاع أسعار المواد الأولية وأجور العمالة، وبالتالي ارتفاع التكاليف التشغيلية لهذا النوع من المشروعات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجاتها، وعدم قدرتها على منافسة المنتجات المستوردة، في ظل غياب الحوافز الكافية للمنتجات المحلية.

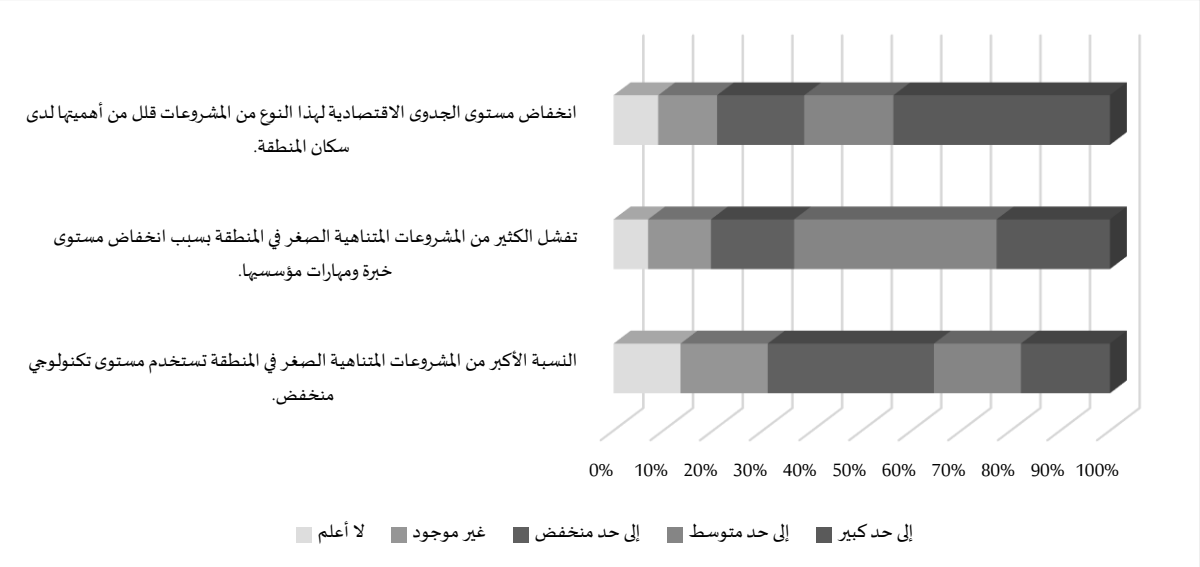

الشكل (17) يبين رأي العينة بالجانب المتعلق بخصائص المشروعات المتناهية الصغر كمحدد في نجاحها

[49] محمد العبدالله، واقع سبل العيش في مخيمات النزوح: دراسة حالة في مناطق الشمال السوري، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 07-11-2018.

[50] افتتاح مركز للتدريب المهني شمال حلب، تلفزيون سورية، 12-11-2022: https://rb.gy/2ij3ow

أضف إلى ذلك تفشي المنافسة غير المشروعة، وانتشار حالات الغش لدى بعض أصحاب هذه المشروعات الإنتاجية من خلال التلاعب بجودة المواد الأولية المستخدمة فيها[51].

كذلك تفرض طبيعة إنتاج هذه المشروعات، وتركيزها على منتج واحد فقط تحدياً فيما يتعلق بإمكانية توزيع المخاطر لديها، وهذا ما قد يرفع من حساسيتها للظروف الاقتصادية المتقلبة ضمن هذه المناطق. كذلك تعتمد هذه المشروعات على الوسطاء الأفراد في تصريف منتجاتها للأسواق المحلية، بدون وجود ضوابط واضحة للعمولات المفروضة من قبلهم، وبالتالي شيوع حالات الاستغلال لأصحاب هذه المشروعات خاصة من الإناث، إلى جانب عدم توافر شبكة من تجار الجملة أو الشركات الكبرى لشراء منتجات المشروعات المتناهية الصغر، والاعتماد على التعامل المباشر في كثير من الأحيان بين أصحاب هذه المشروعات والمستهلك النهائي.

في السياق ذاته، تتفق عينة الدراسة إلى حد متوسط بنسبة (40.81%) على أن انخفاض مستوى خبرة ومهارات أصحاب هذه المشروعات أدى إلى فشل الكثير منها، إذ تفتقر النسبة الأكبر من أصحاب هذه المشروعات في القطاع الخاص إلى المهارات الإدارية والمالية والتسويقية والإنتاجية، وغيرها من المهارات اللازمة لنجاح مشروعاتهم، وقلة الدعم المقدم لهم لرفع سوية مهاراتهم في هذا الإطار. كذلك تمثل قلة الخبرة في القطاعات التي يعملون ضمنها تحدياً يعرقل نجاحهم، وغالباً ما يتم الاعتماد على الخبرات الموروثة والعائلية بشكل رئيس في غالبية مراحل المشروع. كذلك يلاحظ اللجوء إلى توظيف الأصدقاء والأقارب دون مراعاة عامل المهارة والخبرة في مجال عمل المشروع، والذي يعد في كثير من الأحيان سبباً رئيساً من أسباب فشل المشروعات المتناهية الصغر.

من جانب آخر تتفق عينة الدراسة إلى حد منخفض بنسبة (33.46%)، وإلى حد متوسط ومرتفع بنسبة (17.95%) لكل منهما، باستخدام المشروعات المتناهية الصغر في مناطق الدراسة لمستوى تكنولوجي منخفض، كما يبين الشكل (17). فالخصيصة الأساسية التي تميز هذه المشروعات كونها مستجيبة ومفصلة وفقاً للواقع الاقتصادي المتردي في هذه المناطق، مما يجعلها غير قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال عملها، خصوصاً بسبب مشكلات التمويل. وتعتمد نسبة جيدة منها في البقاء والاستمرار على تدني أسعار منتجاتها، الناجم عن تدني النوعية بالمقارنة مع أسعار الصناعات المتطورة تقنياً، أو المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية والأسعار المرتفعة. وفي الوقت ذاته، فإن استخدام التكنولوجيا البسيطة أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج، ومحدودية الطاقة الإنتاجية المستغلة في هذه المشروعات، إلى جانب تدني المستوى الفني للعاملين، وبالتالي عدم تحقيق أيَّة وفورات اقتصادية.

[51] مقابلة فردية معمقة قام بها فريق البحث عبر الزوم مع صاحب مشروع تربية نحل في مدينة عفرين بتاريخ: 2022/01/18.

وبناءً عليه يمكن القول: إن العمر الافتراضي للنسبة الأكبر من هذه المشروعات يرتبط بالواقع الاقتصادي لهذه المناطق، وبأنها مرشحة لعدم الاستمرار في حال تحسن الظروف الاقتصادية، وزيادة مستوى توطين التكنولوجيا في هذه المناطق مستقبلاً، في ظل غياب الدعم من السلطات المحلية لتطوير هياكل هذه المشروعات، ودفعها للتعايش مع المشروعات الأكبر حجماً، وتحويلها إلى مشروعات مغذية ومتلقية في إطار العلاقات الأمامية والخلفية للترابط الصناعي.

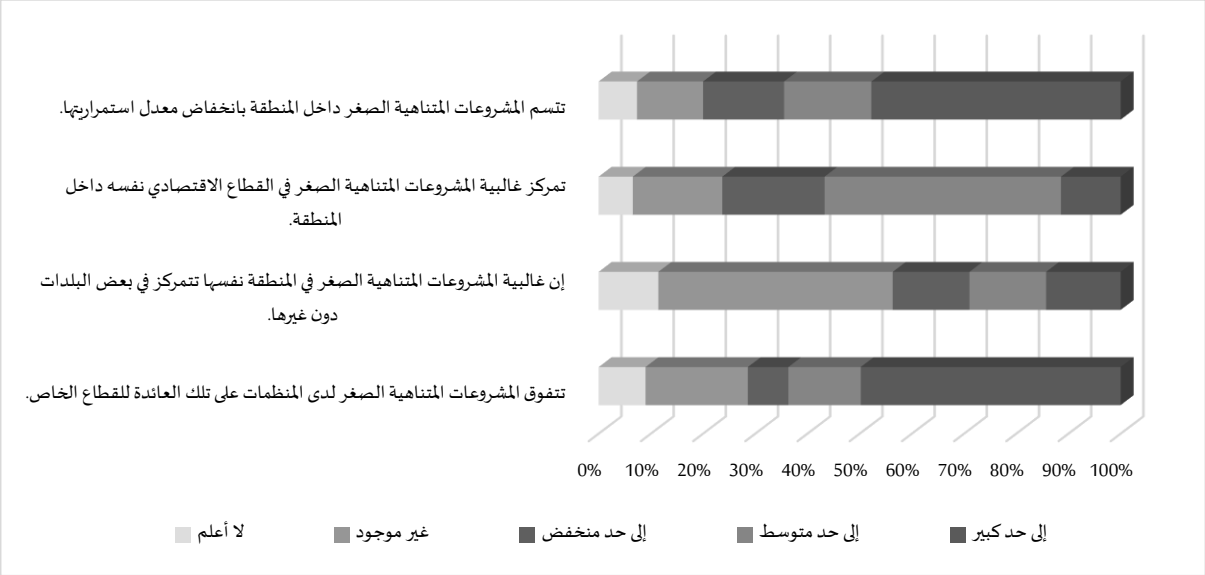

الشكل (18) يبين رأي العينة بالجانب المتعلق بخصائص المشروعات المتناهية الصغر كمحدد في نجاحها

تفرض التحديات الاقتصادية والاجتماعية نفسها على معدل استمرارية المشروعات المتناهية الصغر في مناطق الدراسة، وتتفق عينة الدراسة إلى حد كبير وبنسبة (47.7%) على أن هذه المشروعات تتسم بانخفاض معدل استمراريتها، وتلعب السمات الشخصية لمؤسسيها كما أسلفنا دوراً في انخفاض هذا المعدل، كما لا يخفى انتشار ظاهرة التقليد الأعمى لهذه المشروعات دون النظر إلى جدوى قيمتها المادية وعوائدها، ومدى نفعها للمجتمع وحاجته لها، وتكون قرارات تأسيسها متسرعة وغير مدروسة، مما يؤي إلى فشل الكثير منها وخروجها من السوق.

وبالتالي يمكن القول: إن غياب البيئة الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لنجاح هذه المشروعات يمثل بلا شك تحدياً أساسياً، لكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن مدى قدرة الجهات المسؤولة عن هذه المشروعات في توجيه الطاقات والأفكار الإبداعية لمالكي هذه المشروعات هو من الأهمية بمكان، إذ يتم توظيف إمكاناتها بما يخدم الاقتصاد المحلي عبر رفع مستوى فاعليتها وبما يضمن استمراريتها من خلال العمل على تنمية قدراتها المالية والفنية والبشرية، وبما يؤهلها لتكون نواة لمشروعات كبيرة ومتطورة.

في السياق ذاته، تتفق العينة إلى حد متوسط بنسبة (45.30%) أن غالبية المشروعات المتناهية الصغر داخل المنطقة تتمركز في القطاع الاقتصادي نفسه، ويمكن تفسير ذلك من جوانب عدة، أبرزها: أن الواقع الاقتصادي في بعض المناطق يفرض تأثيره على نمطية هذه المشروعات ونوع القطاع الاقتصادي الذي تعمل ضمنه، كذلك فإن حجم ونوعية المتطلبات الفنية والبشرية اللازمة لتأسيس هذه المشروعات لقطاع اقتصادي دون غيره من العوامل المرجحة لهذه الظاهرة. ويلاحظ

بشكل عام تمركز غالبية هذه المشروعات في قطاعات التجارة والخدمات والحرف اليدوية في غالبية مناطق الشمال السوري، وقد كان لهذا التمركز آثار سلبية على مستوى نجاح هذه المشروعات، بسبب المنافسة الكبيرة بينها وقلة العوائد المتحصلة من الاستثمار بها. وفيما يرتبط بالتوزع الجغرافي لهذه المشروعات في بلدات محددة ضمن المنطقة نفسها، ترى العينة بنسبة (44.89%) منها أن هذه الظاهرة غير موجودة بشكل عام، لكن بالمقابل وعلى مدار الأعوام الماضية لوحظ تمركز بعض الحرف اليدوية في بعض البلدات التي تميزت بها عبر الزمن[52]، إلى جانب بعض المشروعات في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة[53]، وارتبط ذلك بشكل أساسي بالمكان الجغرافي لهذه المشروعات، وقربها من المعابر الحدودية الداخلية والخارجية، والكثافة السكانية[54]، وكذلك فيما يرتبط بتوفر المياه والأراضي الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي.

عند المقارنة بين المشروعات المتناهية الصغر المنفذة من قبل القطاع الخاص وتلك المنفذة من قبل المنظمات العاملة في مناطق الشمال السوري، تتفق العينة إلى حد كبير بنسبة (49.79%) على تفوق المشروعات المنفذة من قبل المنظمات، كما يبين الشكل (18). وقد يعود ذلك بنسبة كبيرة منه إلى الخبرة التي راكمتها هذه المنظمات في العمل ضمن هذه المناطق، ومعرفتها بنوعية المشروعات ضمن القطاعات الاقتصادية التي تتواءم مع البيئات المحلية، ومتطلبات نجاحها، ففي مشروع لتنمية الثروة الحيوانية قامت به مؤسسة إحسان للإغاثة والتنمية في مدينة اعزاز، والذي تضمن تقديم عدد من رؤوس الماشية للمستفيدين، وتأمين الأعلاف والرعاية البيطرية والتدريب اللازم؛ وجدت المؤسسة بعد تنفيذ المشروع أن نسبة 80% من المستفيدين حافظوا على الأصول التي منحت لهم واستمرت مشروعاتهم[55].

كذلك لا يخفى الدعم المقدم من قبل المنظمات لأصحاب هذه المشروعات في نوعيه الأمامي والخلفي، فمع الاتجاه المتزايد للمنظمات نحو التدخلات القائمة على النقد متضمنة المنح المالية الصغيرة، والتي توجه بشكل أساسي لدعم المشروعات المتناهية الصغر، بدا واضحاً خلال الأعوام الماضية تطور نوعية هذا الدعم وتقديم الاستشارات والدورات التدريبية اللازمة لأصحاب هذه المشروعات[56]، في جوانب التسويق والإدارة المالية ودراسات الجدوى وغيرها من الدورات ذات الصلة[57]. أضف إلى ذلك المساعدة في تأمين المدخلات اللازمة للإنتاج لمختلف أنواع المشروعات بأسعار تفضيلية، في حين تقوم بعض المنظمات أيضاً بالمتابعة الدورية لهذه المشروعات، ومعرفة معوقات نجاحها وصعوبات التنفيذ، والمساعدة في تسويق المنتجات وبيعها عبر فعاليات متنوعة بالتعاون مع الجهات المحلية[58].

وعليه منحت الخبرة المتحصلة لدى المنظمات ميزة تفضيلية لمشروعاتها المتناهية الصغر مقارنة بالمشروعات المماثلة لدى القطاع الخاص. وأكسبتها هذه المنظمات خبرة جيدة في كيفية تخصيص الدعم المقدم لهذا النوع من التدخلات بما يضمن

---

[52] إحياءٌ للمهنة وتمكينٌ للنساء... صناعة القش بإدلب تستقطب اهتمام سيدات، السورية نت، 27-04-2022: https://rb.gy/r75r0a

[53] تربية الأغنام بإدلب ... مربون يبحثون عن بدائل للمهنة المهددة، موقع السورية نت، 22-12-2021: https://rb.gy/ihn57m

[54] إدلب... ازدهار المطاعم والمقاهي يؤمن فرص عمل للشباب، موقع السورية نت، 02-01-2022: https://rb.gy/mb17vf

[55] مقابلة فردية معمقة قام بها فريق البحث عبر الزوم مع مدير البرامج في مؤسسة إحسان للإغاثة والتنمية بتاريخ: 2023/01/09.

[56] إدلب... معهد فني يتيح للشباب تعلم المهن الحرة، تلفزيون سوريا، 27-08-2020: https://rb.gy/oydlkc

[57] "إبداع المرأة" في اخترين...مساحة تدريبية لتأهيل سيدات وتحقيقهن الاكتفاء الذاتي، موقع السورية نت، 05-10-2021: https://rb.gy/1n2zbu

[58] سيدات يحيين التراث الشعبي بـ"معرض يدوي" في مدينة إدلب، موقع السورية نت، 27-09-2021:

نجاحها[59]. لكن بالمقابل لا يمكن التعويل على الدعم المقدم من قبل المنظمات لتغطية حجم الطلب الكبير على تمويل هذه المشروعات بسبب محدوديته وعدم استمراريته[60]، وبالتالي يمكن الاستفادة من خبرة هذه المنظمات والتنسيق والتعاون معها كأحد الشركاء الأساسين لتنمية هذه المشروعات، عبر المشاركة في وضع السياسات الملائمة للسياق المحلي.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى أن هناك محددات حاكمة لنجاح المشروعات المتناهية الصغر في مناطق الشمال السوري، نستعرضها فيما يلي:

1. المحددات المرتبطة بخصائص عينة الدراسة

تشكل نسبة الإناث (49%) من العينة، في دلالة واضحة على تواجدهن في المشروعات المتناهية الصغر، والتي تشمل طيفاً واسعاً من الأعمال الملائمة لهن في مناطق الشمال السوري، ضمن بعض القطاعات. في حين شكل الذكور نسبة (51%)، وهم من فئة الشباب الباحثين عن الفرص الاقتصادية ضمن هذه المناطق، وكذلك أصحاب الخبرة في بعض القطاعات. وتركزت غالبية أعمار العينة من الذكور والإناث في فئتي (25-35) و(36-45)، وشكلت نسبة (36%) لكل منهما. كذلك يلاحظ تركز النسبة الأكبر من أصحاب المشروعات المتناهية الصغر في الفئة ذات التعليم المحدود وما دون الثانوي لكلا الجنسين بنسبة (60%)، في حين تبلغ نسبة حملة الشهادة الجامعية والمعهد المتوسط مجتمعة ما نسبته (32%) فقط، وقد يتناسب هذا مع طبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها بشكل عام. وفيما يتعلق بالخبرة التي تمتلكها العينة في مشروعاتها، يظهر بشكل عام انخفاض مستوى الخبرة لدى أصحاب هذه المشروعات، والتي تراوحت بين 3-5 أعوام، والتي تعد أحد أسباب فشل العديد من هذه المشروعات بالاستمرار. أما من حيث التركز القطاعي لهذا النوع من المشروعات، فقد تصدر قطاعا التجارة والخدمات باقي القطاعات الأخرى، نظراً لتوفر الظروف المواتية لنجاحها إلى حدٍ ما، وكذلك سهولة تأسيسها والانسحاب منها، ومحدودية مستوى الخبرة المطلوبة للولوج إليها.

فيما يرتبط بخصائص المشروعات المتناهية الصغر لدى أفراد العينة، تتراوح النسبة الأكبر لرأس مال هذه المشروعات ما بين (501 – 2000) دولار أمريكي، وبشكل عام يميل حجم رأس المال للانخفاض، والذي يمثل معوقاً قد يتسبب في فشل نسبة كبيرة منها بسبب انخفاضه إلى ما دون الحد الأدنى اللازم للاستدامة، في ظل غياب مصادر التمويل المؤسسي لمثل هذا النوع من المشروعات. كذلك فإن النسبة الأكبر من هذه المشروعات يتكون طاقمها الوظيفي من خمسة أفراد فما دون، وهي في غالبيتها ذات طابع أسري، وقد يمثل هذا أحد تحديات استمرارها. كذلك يلاحظ قصر عمر هذه المشروعات

[59] شمال سورية... سيدات ينجحن بـ"مشاريع صغيرة" بعد رحلة "بناء القدرات"، موقع السورية نت، 25-12-2021: https://rb.gy/kgkoad

[60] المشاريع الصغيرة في ريف إدلب، منصة حكاية ما انحكت، 13-05-2019: https://rb.gy/ruqebw

بشكل عام، وغالبيتها ما دون ثلاثة أعوام، في مؤشر على فشل نسبة كبيرة بالاستمرار لأسباب ترتبط بخصائص المشروعات والقطاعات التي تعمل ضمنها، وتحديات البئية المحلية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والحوكمية والأمنية.

2. المحددات المرتبطة بالجانب الحوكمي

ما تزال مناطق الشمال السوري تفتقد وجود قوانين ناظمة ومتخصصة لمثل هذا النوع من المشروعات، مع وجود تباين عبر المناطق المختلفة في كيفية الترخيص لهذه المشروعات، ومقدار رسوم الترخيص. إلى جانب وجود تباين في ظاهرة إحجام أصحاب هذه المشروعات عن تسجيلها تهرباً من دفع الضرائب، تبعاً لكل منطقة، من حيث مستوى الضرائب المفروضة والقدرة على السداد، ومدى ملاحقة السلطات المحلية لهذا الأمر، إلى جانب الاعتبارات الاجتماعية لدى السلطات المحلية في هذه المناطق لهذا النوع من المشروعات. وقد سجل ارتفاع في حجم الرسوم والضرائب المفروضة عليها في مناطق إدلب مقارنة بانخفاضها في مناطق النفوذ التركي، وما يفرضه من تحديات مختلفة على استدامتها. كذلك لوحظ انخفاض مستوى أهمية الشكاوى والمشكلات الخاصة بأصحاب هذه المشروعات لدى القطاع الخاص، من قبل السلطات المحلية في هذه المناطق، والذي يفسر في جزء كبير منه في غياب استراتيجية واضحة محددة المعالم لتنمية هذه المشروعات لدى السلطات المحلية، إذ ما تزال منظمات المجتمع المدني هي الأقرب للتفاعل مع هذا النوع من المشروعات، ومحاولة تنميتها ودعم استدامتها بما أتيح لها من إمكانات، لكن ذلك لا ينفي وجود تباين في الدعم المقدم من قبل المنظمات، ومستوى الاحترافية في تقديم الدعم لبرامج سبل العيش متضمنة المشروعات المتناهية الصغر في مختلف المناطق، وما شاب هذا الدعم من حالات الفساد والمحسوبية، الأمر الذي تسبب بانخفاض نسبة نجاح هذه المشروعات لدى العديد من هذه المنظمات، إلى جانب قلة الدعم المقدم وعدم كفايته لاستدامة المشروعات.

في سياق الدعم وتسهيل الإجراءات المقدم من قبل السلطات المحلية لهذه المشروعات يلاحظ عموماً أن هذا الدعم ما يزال في حدوده الدنيا، مع تباين ذلك في المناطق المختلفة، تبعاً للإمكانات الفنية والمالية والاستشارية لديها، وإدراكها لأهمية هذه المشروعات في تعافي اقتصاداتها المحلية. كذلك تعد الإجراءات المتخذة من قبل هذه السلطات عاملاً معرقلاً نسبياً لتأسيس هذه المشروعات ونجاحها، مع شيوع ظاهرة الاحتكار والتقليد، وغياب تسجيل العلامات التجارية، وظهور حالات تمييز في تقديم الخدمات العامة لأصحاب هذه المشروعات في بعض المناطق.

3. المحددات المرتبطة بالجانب الاقتصادي والمالي

هناك محددات ذات تأثير مباشر وغير مباشر على نجاح هذه المشروعات، فقد يسجل تباين في مدى توفر الفرص الاستثمارية في المشروعات المتناهية الصغر وفقاً للمناطق والقطاعات الاقتصادية، إذ يشكل المناخ الاستثماري العام في هذه المناطق، والذي ما يزال دون المستوى المطلوب، معوقاً في جذب الاستثمارات في مستوياتها المختلفة، لتأثيره في المخاطر المرتبطة بالاستثمار والعائدات المتوقعة منه. ورغم قلة المتطلبات المالية اللازمة للاستثمار في هذا النوع من المشروعات، إلا أن حجم المخاطرة مرتفع بالنسبة لأصحاب هذه المشروعات، نظراً لاعتمادهم بشكل كامل على مدخراتهم الشخصية، أو الاستدانة لتأمين رأس المال وتغطية المصاريف التشغيلية، إلى جانب تأثر الاستثمار بهذه المشروعات بحركية التعافي الاقتصادي المبكر، الذي ما يزال في حدوده الدنيا، وتمركزت غالبيتها في قطاعات الخدمات والتجارة والحرف اليدوية،

بسبب طبيعة النشاط الاقتصادي ضمن هذه المناطق. وقد اقترن هذا التمركز بظهور جملة من التحديات لنجاح هذه المشروعات، كالمنافسة الاحتكارية، والاستيراد غير المنضبط، وغياب دعم المنتج المحلي في مرحلتي الإنتاج والتصدير، إلى جانب ارتفاع كلفة المواد الأولية، وانخفاض مستوى توفرها، وهو ما عرقل نجاح الكثير من هذه المشروعات، ففي ظل تقلص الاقتصاد الإنتاجي على المستوى الكلي تواجه هذه المناطق نقصاً حاداً في مستلزمات الإنتاج، والمواد نصف المصنعة محلياً، وارتفاع أسعارها بشكل لا يتناسب والكلف التشغيلية لأصحاب المشروعات الصغيرة. كذلك يواجه أصحاب هذه المشروعات مشكلة الطلب المتدني على منتجات وخدمات مشروعاتهم، وصعوبة تسويقها وبيعها ضمن الأسواق المحلية، ما أدى إلى توقف الكثير منها، مع افتقادهم لأي دعم من السلطات المحلية لضمان حصتهم من الطلب في الأسواق المحلية من خلال السياسات الحمائية للمنتج المحلي، وغياب سياسة مدروسة للاستيراد، وبالتالي لم تتمكن المنتجات المحلية من منافسة المنتجات المستوردة، أضف إلى ذلك تفشي الممارسات غير المشروعة لبعض التجار لاستيراد المنتجات وإغراق الأسواق المحلية، والتهرب الضريبي، وتهريب المنتجات الرديئة إلى الأسواق المحلية، وغيرها من الممارسات الأخرى.

كذلك يبرز وجود ميل واضح من قبل السلطات المحلية بالتوجه نحو الاستثمارات ذات الأحجام المتوسطة والكبيرة على حساب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، كونها أكثر فائدة للاقتصادات المحلية وفق رؤيتها، وتجلى ذلك بشكل واضح في تأسيس عدد من المدن الصناعية في بعض المناطق، إلا أن محاولاتها لم تثمر وفق ما هو مرتجى حتى الوقت الحاضر، لعوامل ترتبط بالمناخ الاستثماري غير المشجع، وبالتالي فقدت هذه المناطق قيمة مضافة كبيرة كان من الممكن التعويل عليها للتخفيف من حدة البطالة ومستويات الفقر، وتنشيط سوق والعمل والحياة الاقتصادية بشكل عام. كذلك فرض قصور التمويل المتناهي الصغر نفسه كأحد أبرز المحددات اللازمة لنمو وانتشار المشروعات المتناهية الصغر، وتعزيز فرص نجاحها واستدامتها، مع غياب مؤسسات تمويل متخصصة داخل هذه المناطق، وعدم تمكن المنظمات غير الحكومية من تغطية حجم الطلب الكبير على التمويل، لمحدودية مواردها وبرامجها ضمن هذه المناطق.

4. المحددات المرتبطة بالجانب الاجتماعي والأمني

بدا ملاحظاً وجود توجه لدى الأفراد في مناطق الشمال السوري للولوج إلى قطاع المشروعات المتناهية الصغر بشكل متزايد كمصدر للدخل. مستغلين ما لديهم من مدخرات وخبرات وعلاقات لتأسيس مشروعاتهم الخاصة في قطاعات اقتصادية عدة، وقد طغى نمط الملكية الفردية أو العائلية على النسبة الأكبر من هذه المشروعات، أضف إلى ذلك أن الكثير من النسوة في هذه المناطق وجدن في هذه المشروعات ضالتهن، وخاصة في قطاع الصناعات الحرفية والمشغولات اليدوية المنزلية، وغيرها من الصناعات المتناهية الصغر، مما أسهم في مساعدتهن على توفير الاستقلال الاقتصادي، وتأمين الاحتياجات الأساسية. كذلك أصبح هناك إدراك متزايد من قبل السكان المحليين بأهمية هذه المشروعات، وقدرتها على تحفيز المشاركة الشعبية في بناء الاقتصادات المحلية، وتوفير فرص العمل، وحل مشكلة البطالة المتفاقمة.

لكن من جانب آخر، ما يزال الجانب الأمني يشكل تحدياً بارزاً لدى المستثمرين في القطاع الخاص، بمختلف مستوياته، ويمثل استقراره النسبي معوقاً في نجاح هذه المشروعات، وقد سجل تباين في حالة الاستقرار الأمني بين المناطق المختلفة، مع شيوع الانتهاكات من قبل أصحاب النفوذ من الفصائل العسكرية وغيرها من الجهات الأخرى، إذ تنخفض هذه الظاهرة

في مناطق حكومة الإنقاذ، بينما سجلت حالات لوجود مثل هذه الانتهاكات والتجاوزات في مناطق النفوذ التركي. كذلك يظهر بشكل واضح تغول للفصائل العسكرية في مناطق الحكومة السورية المؤقتة، والجهات المتنفذة لدى هيئة تحرير الشام ضمن مختلف المناطق، في الحياة الاقتصادية، ومحاولة استغلال النفوذ الأمني لتحقيق مكتسبات اقتصادية في مختلف القطاعات، وهو ما يؤثر على مستوى الإقبال على الاستثمار من قبل القطاع الخاص.

تطرح قضية تباين مستويات نجاح المشروعات المتناهية الصغر نفسها كمحدد ضمن المجتمعات المحلية في المناطق المختلفة، ولكن في ظل غياب إحصاءات موثقة عن هذه المشروعات لدى القطاع الخاص من حيث العدد والتوزع الجغرافي والقطاعي، ومعدل الاستمرارية، وغيرها من المعلومات ذات الصلة من قبل السلطات المحلية، فإن القدرة على تحديد مستويات النجاح تبقى تقديرية، بناءً على مشاهدات وتقديرات الأفراد المطلعين على واقع هذه المشروعات، ولكن تمتاز مناطق نفوذ الحكومة السورية المؤقتة عن مناطق حكومة الإنقاذ بشكل عام بسهولة ممارسة الأعمال، وفقاً لأصحاب هذه المشروعات والجهات ذات الصلة.

تمثل كيفية تفاعل المجتمعات المحلية مع أصحاب هذا النوع من المشروعات محدداً هاماً في سياق نجاحها، وتتباين المجتمعات المحلية في هذه الجزئية، لجهة وجود تمييز في التعامل معهم، فيما يتعلق بتقديم التسهيلات بناء على خصائص أصحاب هذه المشروعات، كالجنس والإثنية والمناطقية، وغيرها من الخصائص ذات الصلة. وتتفاوت هذه الظاهرة في حدتها واستمراريتها بين منطقة وأخرى تبعاً لعوامل عدة، كالمنافسة والعادات والتقاليد، وحجم السوق المحلية، ومدى تفاعل المكونات الإثنية داخل المجتمع المحلي. وتظهر هذه المشكلة أحياناً لدى بعض تجمعات النازحين، وعلاقاتهم بالمجتمعات المحلية، ومستوى تقبل مشروعاتهم والتفاعل معها.

5. المحددات المرتبطة بخصائص المشروعات المتناهية الصغر

ثمة مجموعة من المحددات ذات الصلة بنجاح هذه المشروعات، فمن ناحية ما يزال يسجل تردد في الدخول في هذا النوع من المشروعات بسبب انخفاض مستوى جدواها الاقتصادية، بسبب ارتفاع كل من كلفة تأسيس هذه المشروعات وتكاليفها التشغيلية، وغياب مصادر التمويل الرسمي، إلى جانب وجود العديد من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها هذه المناطق، كالتضخم المرتفع، وتشوه سوق العمل، والاحتكار وغياب الضوابط الناظمة للعمليات التجارية، وغيرها من المشكلات ذات الصلة بهذه المشروعات.

من جانب آخر لعبت الخصائص الشخصية لأصحاب هذه المشروعات، كالخبرة المحدودة وتدني مستوى مهاراتهم الإدارية والفنية وغيرها من المهارات الأخرى، دوراً هاماً في فشل الكثير منها، وغالباً ما يتم الاعتماد على الخبرات الموروثة والعائلية بشكل رئيس في غالبية مراحل المشروع. كذلك يلاحظ اللجوء إلى توظيف الأصدقاء والأقارب دون مراعاة عاملي المهارة والخبرة، وبالتالي تتسم هذه المشروعات عموماً بانخفاض معدل استمراريتها، كما لا يخفى انتشار ظاهرة التقليد الأعمى لهذه المشروعات دون النظر إلى جدوى قيمتها المادية وعوائدها، ومدى نفعها للمجتمع وحاجته لها. كذلك يلاحظ استخدام مستوى تكنولوجي منخفض إلى حدٍ ما، ما يزيد من التكلفة التشغيلية لهذه المشروعات.

ويلاحظ أيضاً بشكل عام، تمركز الكتلة الأكبر من هذه المشروعات في قطاعات التجارة والخدمات والحرف اليدوية في غالبية مناطق الشمال السوري، وقد كان لهذا التمركز آثار سلبية على مستوى نجاح هذه المشروعات، وعلى المنافسة الكبيرة بينها، وقلة العوائد المتحصلة من الاستثمار بها. كذلك لوحظ على مدار الأعوام الماضية تمركز لبعض الحرف اليدوية في بعض البلدات التي تميزت بها عبر الزمن، إلى جانب بعض المشروعات في قطاعي الزراعة والتجارة. وارتبط ذلك بشكل أساسي بالمكان الجغرافي لهذه المشروعات، وقربها من المعابر الحدودية الداخلية والخارجية، وكذلك فيما يرتبط بتوفر المياه والأراضي الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي.

وفي هذا السايق سجلت المشروعات المنفذة من قبل المنظمات تفوقاً على نظيرتها في القطاع الخاص في معدلات النجاح والاستمرارية على مدار الأعوام الماضية، وقد يعود ذلك بنسبة كبيرة منه إلى الخبرة التي راكمتها هذه المنظمات في العمل ضمن هذه المناطق، ومعرفتها بنوعية المشروعات ضمن القطاعات الاقتصادية التي تتواءم مع البيئات المحلية، ومتطلبات نجاحها. لكن بالمقابل لا يمكن التعويل على الدعم المقدم من قبل المنظمات لتغطية حجم الطلب الكبير على تمويل هذه المشروعات، بسبب محدوديته وعدم استمراريته، وضرورة وضع استراتيجية لتنمية هذه المشروعات وتوفير مقومات نجاحها لدى القطاع الخاص.

ثانياً: التوصيات

فيما يلي مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تذليل معوقات نجاح المشروعات المتناهية الصغر وتسهم في تدعيم المحددات الحاكمة لنجاحها، وفقاً للجهة ذات الصلة بهذا النوع من المشروعات، وبما يتفق والواقع الحالي والمستقبلي لها:

- وضع استراتيجية متكاملة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على مستوى المناطق التابعة للحكومة السورية المؤقتة والمناطق التابعة لحكومة الإنقاذ كقطاع تنموي حيوي وهام.
- العمل على حوكمة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، من خلال تأسيس مكتب مختص بالإشراف عليها لدى السلطة المحلية، يتم من خلاله إصدار القوانين والتعليمات والرسوم الخاصة بها، ونشرها على معرفاتها الرسمية، وتقديم إحصاءات دورية متكاملة عنها، بالتعاون مع الجهات ذات الصلة، وتذليل التحديات التي تعاني منها في حدود الإمكانات التي تمتلكها هذه المجالس.
- التنسيق بين المجالس المحلية والحكومة المؤقتة والمنظمات العاملة في المنطقة لإعداد بنك معلومات خاص بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، يحتوي جميع المعلومات والتوزع القطاعي والجغرافي لها، والفرص المتاحة والدورات التدريبية، وغيرها من المعلومات ذات الصلة.
- تشكيل لجان محلية من أصحاب المشروعات المتناهية الصغر لعرض مشكلاتهم أمام السلطات المحلية، وإشراك هذه اللجان في وضع الخطط والقوانين الخاص بهذه المشروعات.
- العمل على تأمين متطلبات البنية التحتية اللازمة لعمل هذه المشروعات في بعض القطاعات الاقتصادية، وفقاً لإمكانات كل كيان حوكمي، ومنحها حوافز وميزات ضريبية بما يدعم استمراريتها ونموها.

- العمل على تنسيق الجهود بين المنظمات والسلطات المحلية على توجيه دفة المشروعات المتناهية الصغر نحو القطاعات الإنتاجية، كالزراعة والثروة الحيوانية والصناعات الحرفية، ومنحها أهمية أكبر من حيث الدعم مقارنة بغيرها من القطاعات الأخرى.
- وضع خارطة استثمارية خاصة بهذا النوع من المشروعات في كل منطقة، يتم من خلالها تحديد الفرص المتاحة في القطاعات الاقتصادية، ومدى الجدوى المتحققة منها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وبما يمكن الجهات الداعمة من تكييف سياسات دعمها لهذه المشروعات بما يتناسب والسياق المحلي لضمان نجاحها واستمراريتها.
- المساهمة في دعم المشروعات المتناهية الصغر لدى القطاع الخاص، من خلال التعاون والتنسيق مع الأطراف ذات الصلة كالتجار والموزعين والأسواق المحلية وغرف التجارة والصناعة وغيرها من الأطراف، لتسهيل أنشطة هذه المشروعات بما يسهم في تحقيق الإنعاش الاقتصادي في مناطق تواجدها.
- ضمان السلطة المحلية للمنافسة العادلة بين أصحاب المشروعات المتناهية الصغر، لجهة الأسعار وجودة المنتجات والخدمات المقدمة بما يضمن استمراريتها.
- اعتماد سياسات مناسبة لتنمية المشروعات المتناهية الصغر لدى الأفراد في مخيمات النزوح، بما يقلل من نسب عدم نجاحها واستمراريتها، ويضمن بالتالي خلق بيئة محفزة للاستثمار بها والاعتماد على الذات، والعمل على تكثيف الدورات المهنية الخاصة بالحرف اليدوية والصناعات الغذائية المنزلية الموجهة للنساء داخل وخارج المخيمات.
- توفير التسهيلات اللازمة للاستفادة من خبرة بعض الجهات الدولية المتخصصة في المشروعات المتناهية الصغر، ومحاولة التشبيك معها لبناء حواضن محلية توفر الأرضية المناسبة لنمو هذه المشروعات ونجاحها، ويمكن أن تقوم بما يلي:

- إجراء دراسات جدوى اقتصادية للأفراد الراغبين في افتتاح مشروعات متناهية الصغر، وتوفير الإحصائيات والبيانات والتشريعات اللازمة لتأسيسها.
- متابعة المشروعات المتناهية الصغر ضمن الحاضنة، وتذليل عقبات تنفيذها، ومعالجة أية مشكلات قد تواجهها، وإكسابها القدرة على المنافسة.
- التنسيق والتعاون مع الهيئات المحلية المدنية والعسكرية لحماية هذه المشروعات وإدامتها.
- استحداث مراكز تدريب محلية، يتم من خلالها تنفيذ تدريبات متخصصة ونوعية في إدارة هذه المشروعات من جميع الجوانب، بما يمكن من تعزيز القدرات الفنية والمهنية للأفراد، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلي.

- القيام بحملات إرشادية من قبل السلطة المحلية عن كيفية تأسيس هذه المشروعات عبر وحدات إرشادية خاصة بذلك، تقوم بجولات ميدانية داخل المجتمعات المحلية في كل منطقة.
- القيام بحملات إرشادية وتوعوية من قبل المجالس المحلية، تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي بالعمل الحر وتعميق مفهومه، ونشر ثقافة العمل المنتج والاعتماد على الذات، من خلال تأسيس هذا النوع من المشروعات، والتخفيف من الاتكالية التي ترسخت بفعل التدخلات الإغاثية من قبل المنظمات على مدار الأعوام الماضية.

- وضع الحوافز المشجعة على الاستثمار لدى القطاع الخاص في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
- قيام المنظمات غير الحكومية العاملة في مناطق الشمال السوري بتبني سياسة توريد مستلزماتها من المنتجات المحلية، لتدعم بشكل غير مباشر استمرارية المشروعات المتناهية الصغر في القطاع الخاص.
- تشجيع المبادرات المجتمعية لدعم المشروعات المتناهية الصغر كالبازارات، وتكريم المتميزين من أصحاب هذه المشروعات من قبل السلطات المحلية والمنظمات والمجتمعات المحلية بمختلف مكوناتها.
- قيام المجتمعات المحلية بمختلف مكوناتها بتقديم الدعم والتسهيلات المناسبة للمشروعات المتناهية الصغر، وتبني ثقافة العمل الريادي داخلها، وتمكين أصحاب هذه المشروعات من الحصول على مختلف مستلزماتهم بأسعار تفضيلية.
- فيما يرتبط بالتمويل، ونظراً للدور الذي تضطلع به المنظمات في تقديم التمويل، بسبب غياب المصارف ومؤسسات التمويل الصغير، فيتوجب على المنظمات تمكين الأفراد الراغبين بتأسيس مشروعاتهم المتناهية الصغر من الوصول إلى التمويل المناسب، بنوعيه التقليدي والإسلامي، وبما يتناسب مع ظروفهم ومتطلبات السياق المحلي، من خلال ضمانات مخففة.
- قيام "صندوق الائتمان لإعادة إعمار سورية" بإحداث منشأة الإقراض المتجدد في مناطق شمال غرب سورية، الهادفة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، لتعزيز نمو واستدامة المؤسسات الفردية، والتي تشمل برامج وخدمات مالية، مثل القروض الصغيرة وقروض التنمية، بالإضافة إلى خدمات غير مالية تشمل التنمية والتدريب والإرشاد ومحو الأمية المالية، وزيادة القدرة في الوصول للمستلزمات والأسواق المحلية، لكي يتمكن أصحاب هذه المشروعات من تنميتها وتعزيز استدامتها.
- التنسيق بين المنظمات والسلطات المحلية بالشروع في إحداث صناديق تمويل دوارة لإقراض النساء الريفيات، في القرى والتجمعات الأشد فقراً، وفي مخيمات النزوح، وأن تكون هذه الصناديق تحت إشراف السلطة المحلية، وبتمويل من المنظمات، لتسهم هذه الخطوة في تجسير فجوة غياب التمويل عن هذه الشريحة الهامة في المجتمعات المحلية، وتسهم في التمكين الاقتصادي لها.

خاتمة

تشكِّل المشروعات المتناهية الصغر العمود الفقري للاقتصادات المحلية في المجتمعات المتأثرة بالنزاع، ويأتي ذلك لما تتميز به هذه المشروعات من المرونة وتحسين الإنتاجية، والاستجابة السريعة للأوضاع الاقتصادية، وتأمين احتياجات البيئة المحلية من المنتجات والخدمات. إلى جانب **قدرتها الكبيرة على توفير فرص العمل لمختلف الفئات، وكونها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، فضلاً عن احتياجها إلى رأسمال منخفض نسبياً، مقارنة بالمشروعات المتوسطة والكبيرة، لبدء النشاط فيها، و انخفاض نسبة المخاطرة فيها.**

كما أنها تمثل أداةً هامة في تشجيع المبادرات الفردية الريادية التي يغلب عليها التمويل الذاتي من خلال القدرة على تعبئة المدخرات العائلية لذوي الدخل المحدود في الاستثمار المنتج بدلاً من الادخار، والاعتماد على الموارد المحلية الأولية عموماً.

رغم ما تقدم من ميزات لهذا النوع من المشروعات، فثمة تحديات ما زالت تعيق انتشارها ونموها في مناطق الشمال السوري، فمن ناحية يمثل الو اقع الحوكمي الهش أحد أبرز التحديات الحاكمة لنجاح هذه المشروعات، مع غياب القو انين الخاصة والآليات الفعالة الناظمة لعملها، و افتقاد الاستر اتيجية الموجهة لتنميتها والاستفادة من ميزاتها، لتنشيط الاقتصادات المحلية. وفي الجانب الاقتصادي يلقي المناخ الاستثماري في مناطق الشمال السوري بمعوقاته العديدة على نجاح هذه المشروعات واستدامتها، فمن ناحية يبرز غياب التمويل الرسمي في واجهة التحديات التي حدت بشكل كبير من طموحات الأفراد للولوج إلى هذا النوع من المشروعات، ومن ناحية أخرى تفرض المشكلات الاقتصادية نفسها كالتضخم، والاحتكار، والممارسات التجارية غير المشروعة، و انخفاض مستوى الطلب المحلي، وتشوه سوق العمل، وتدني مستوى الدخل، وارتفاع كلف مدخلات الإنتاج وغيرها من المشكلات ذات الصلة.

في السياق ذاته، يفرض الاستقرار النسبي للبيئة الأمنية والمجتمعية نفسه كمحدد هام حدَّ بشكل نسبي من انتشار ونجاح هذه المشروعات عبر الأعوام الماضية. ويظهر هذا جلياً في طبيعة المشروعات المفتتحة، ونمطيتها، و اتسامها بالمشروعات المؤقتة. أضف إلى ذلك طبيعة التفاعل القائم بين المجتمعات المحلية والنازحين إليها، وتباينه بين هذه المجتمعات، من حيث القبول والتميز في التعامل، وتحديات العمل في البيئة المحلية، التي ألقت بتداعياتها على مشروعات النازحين. وفي جانبها الأمني، ما يزال الاستقرار النسبي يشكل هاجساً لدى الأفراد من أصحاب رؤوس الأموال، وينعكس على جدوى الإقدام على الاستثمار في القطاع الخاص في مختلف مستوياته، مع عدم تمظهر وجود القوى الأمنية والعسكرية في بعض المناطق لإشاعة حالة الأمان المقبول، وضمان مصير الاستثمارات الموجودة.

وبالتالي أثرت المحددات السابقة على خصائص المشروعات المتناهية الصغر القائمة في هذه المناطق، وأصبحت هذه الخصائص هي الأخرى تمثل محدداً من محددات النجاح، إذ يلاحظ بشكل عام استخدام مستوى تكنولوجي منخفض، وتمركز قطاعي للنسبة الأكبر من هذه المشروعات، وشيوع ظاهرة الاحتكار والتقليد في بعض المناطق، ومستوى جودة متدني نسبياً لتغطية التكاليف التشغيلية، والتدني النسبي لمستوى الخبرة والمهارة لدى أصحابها، وبالتالي أسهم ذلك في فشل العديد من هذه المشروعات و انخفاض معدل استمراريتها، مع بروز تفوق واضح كمياً للمشروعات المنفذة من قبل المنظمات العاملة في هذه المناطق على حساب نظيراتها في القطاع الخاص.

إن ما سبق يوجب على الجهات المسؤولة ذات الصلة في مختلف مستوياتها، العام والخاص، العمل على التنسيق والتعاون وتظافر الجهود بغية تذليل ما أمكن من عقبات لنجاح هذه المشروعات، وضمان استمراريتها، باعتبارها موئلاً أساسياً لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات المحلية، وأحد محركات تنشيط الاقتصادات المحلية في هذه المناطق، وضمان تعافيها من تبعات النزاع.

خامساً: الملاحق

استبانة الدراسة

السيد/السيدة

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بإجراء دراسة تحليلية بعنوان " محددات نجاح المشروعات المتناهية الصغر لدى القطاع الخاص في الشمال السوري ".

يرجى التكرم بالمساهمة في إنجاز هذه الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة الواردة في الاستبانة، مع الشكر المقدم لجهودكم واهتماكم.

1. **معلومات المستجيب:**

- **ضع إشارة (x) في الحقل المناسب.**

الجنس	**ذكر**				**أنثى**		
العمر	أقل من 25	35-25	45-36	55-46	أكثر من 55		
المستوى التعليمي	أمي		ثانوية فما دون	معهد	جامعة		
مكان الإقامة الحالي	إدلب		درع الفرات		عفرين		
عدد سنوات الخبرة في المجال	أقل من 3 أعوام		5-3	10-6	أكثر من 10		
نوع القطاع الاقتصادي	الزراعة	الصناعة	التجارة	الإسكان	النقل	الخدمات	غير ذلك
حجم رأس المال (دولار أمريكي)	500 - 100		2000 - 501		3500 - 2001		
عدد الأفراد العاملين في المشروع	أقل من 5 أفراد		15-5		أكثر من 15		
العمر الحالي للمشروع	أقل من 3 أعوام		7-3		أكثر من 7 أعوام		

2. ما مستوى وجود المحددات التالية ذات الصلة بالمشروعات المتناهية الصغر في الشمال السوري؟

	المحفز	إلى حد كبير	إلى حد متوسط	إلى حد منخفض	غير موجود	لا أعلم
1	يعتمد المجتمع المحلي على المشروعات المتناهية الصغر بشكل متزايد كمصدر للدخل.					
2	يواجه النازحون في المنطقة تحديات عدة في افتتاح مشروعاتهم الخاصة المتناهية الصغر.					
3	تعرض أصحاب المشروعات المتناهية الصغر للانتهاكات والتجاوزات من قبل بعض أصحاب النفوذ في المنطقة.					
4	وجود تمييز في التعامل مع أصحاب المشروعات المتناهية الصغر ومنحهم التسهيلات بناء على الجنس والمناطقية والإثنية.					
5	وجود تمييز في تقديم الخدمات العامة لأصحاب المشروعات المتناهية الصغر كالكهرباء والماء .... إلخ.					
6	انخفاض مستوى اهتمام السلطة المحلية بشكاوى ومشكلات أصحاب المشروعات المتناهية الصغر.					
7	الاستقرار الأمني النسبي لا يشجع أصحاب رؤوس الأموال المتناهية الصغر على افتتاح مشروعاتهم الخاصة.					
8	غياب القوانين الناظمة للمشروعات المتناهية الصغر حدَّ من انتشارها في المنطقة.					
9	إحجام الكثير من أصحاب المشروعات المتناهية الصغر عن تسجيلها لدى السلطات المحلية المختصة تهرباً من الضرائب.					
10	غياب التمويل والإقراض المتناهي الصغر في المنطقة حدَّ من انتشار المشروعات المتناهية الصغر.					
11	انخفاض مستوى الجدوى الاقتصادية لهذا النوع من المشروعات قلل من أهميتها لدى سكان المنطقة.					
12	تلقي المشروعات المتناهية الصغر لدى القطاع الخاص دعماً جيداً من قبل المنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة.					
13	محدودية الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية لهذا النوع من المشروعات في المنطقة مقارنة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.					
14	تمركز غالبية المشروعات المتناهية الصغر في القطاع الاقتصادي نفسه داخل المنطقة.					
15	إن غالبية المشروعات المتناهية الصغر في المنطقة نفسها تتمركز في بعض البلدات دون غيرها.					
16	هناك تماثل كبير في المشروعات المتناهية الصغر في المنطقة من حيث الحجم ورأس المال وعدد العاملين.					

17	يعاني أصحاب المشروعات المتناهية الصغر من صعوبة تسويق منتجاتهم وخدماتهم إلى الأسواق المحلية.					
18	انخفاض مستوى الطلب المحلي على المنتجات المحلية أدى إلى توقف الكثير من هذه المشروعات.					
19	ارتفاع كلفة المواد الأولية و انخفاض مستوى توفرها عرقل نجاح الكثير من هذه المشروعات.					
20	الدعم وتسهيل الإجراءات من السلطات المحلية لهذه المشروعات ما يزال في حدوده الدنيا.					
21	الضرائب وتكاليف الترخيص لهذه المشروعات تعد مرتفعة لأصحاب المشروعات المتناهية الصغر.					
22	تعد الإجراءات المتبعة من قبل السلطة المحلية عاملاً معرقلاً لتأسيس هذه المشروعات ونجاحها.					
23	تتسم المشروعات المتناهية الصغر داخل المنطقة بانخفاض معدل استمراريتها.					
24	هناك تباين بين مناطق الشمال السوري من حيث نجاح هذه المشروعات واستمرارها.					
25	تتفوق المشروعات المتناهية الصغر لدى المنظمات على تلك العائدة للقطاع الخاص.					
26	النسبة الأكبر من المشروعات المتناهية الصغر في المنطقة تستخدم مستوى تكنولوجي منخفض.					